

Distr. General
26 November 2007

Arabic
Original: English

مجلس إدارة
برنامج الأمم
المتحدة للبيئة



الدورة الاستثنائية العاشرة لمجلس الإدارة/المنتدى
البيئي الوزاري العالمي
موناكو، ٢٠ - ٢٢ شباط/فبراير ٢٠٠٨
البند ٤ (ج) من جدول الأعمال المؤقت*
قضايا السياسات العامة: البيئة والتنمية

التقرير المرحلي للفريق العامل المفتوح العضوية المعني بالزئبق

تقرير المدير التنفيذي

موجز

يُقدّم هذا التقرير عملاً بالفقرة ٣٢ (ب) من المقرر ٣/٢٤ رابعاً، بشأن الزئبق، التي طلب بموجبها مجلس إدارة برنامج الأمم المتحدة للبيئة (اليونيب) إلى الفريق العامل المخصص المفتوح العضوية المعني بالزئبق أن يقدم تقريراً مرحلياً عن أعماله إلى مجلس الإدارة/المنتدى البيئي الوزاري العالمي في دورته الاستثنائية العاشرة. ولعل مجلس الإدارة يودّ، عملاً بالفقرة ٣٣ من هذا المقرر، أن يزوّد الفريق العامل المخصص المفتوح العضوية بالمزيد من التوجيهات.

التقرير المرحلي للفريق العامل المفتوح العضوية المعني بالزئبق

أولاً - الإجراءات المقترحة اتخاذه من جانب مجلس الإدارة

١ - لعلّ مجلس الإدارة يودّ أن ينظر في اعتماد مقرر بالصيغة المقترحة أدناه:

إنّ مجلس الإدارة،

إذ يشير إلى المقرر ٣/٢٤ رابعا بشأن الزئبق،

وبعد أن نظر في تقرير المدير التنفيذي بشأن التقدّم الذي أحرزه الفريق العامل المخصص المفتوح العضوية المعني بالزئبق،*

١ - يلاحظ التقدّم الذي أحرزه الفريق العامل المخصص المفتوح العضوية في اجتماعه الأول؛

٢ - يشجّع الفريق العامل المخصص المفتوح العضوية على أن يستغلّ ذلك التقدّم ويواصل مناقشاته في اجتماعه الثاني؛

٣ - يشجّع الحكومات على دعم عمل الفريق العامل المخصص المفتوح العضوية وذلك بتقديم المعلومات وتوفير الدعم المالي، حسب الاقتضاء؛

٤ - يجدد ما طلبه إلى الفريق العامل المخصص المفتوح العضوية في الفقرة ٣٢ (ب) من المقرر ٣/٢٤ رابعا من أن يزودّ مجلس الإدارة/المنتدى البيئي العالمي في دورته العادية الخامسة والعشرين بتقرير نهائي عن أعماله يعكس جميع الآراء المعرب عنها ويتضمّن خيارات وأي توصيات تتفق عليها الآراء؛

٥ - يجدد ما طلبه إلى المدير التنفيذي في الفقرة ٣٨ من المقرر ٣/٢٤ من أن يزودّ مجلس الإدارة في دورته الخامسة والعشرين بتقرير عن التقدّم المحرز في تنفيذ المقرر ٣/٢٤.

ثانياً - معلومات خلفية

٢ - اعتمد مجلس الإدارة في دورته الرابعة والعشرين المقرر ٣/٢٤ رابعا الذي يشكّل أحدث حلقة في سلسلة المقررات بشأن الزئبق. وفي ذلك المقرر، خلّص مجلس الإدارة إلى أنّه على الرغم من التقدّم المحرز منذ عام ٢٠٠٥ في إطار برنامج الزئبق التابع لليونيب، فإنّ الحاجة تدعو إلى اتخاذ إجراءات أخرى دولية طويلة الأجل للحدّ من الأخطار على الصحة البشرية والبيئة، وإلى ضرورة استعراض وتقييم التدابير الطوعية المعزّزة الممكنة والصكوك القانونية الدولية الجديدة أو القائمة، باعتبارها خيارات لمواجهة التحدّي الذي يشكّله الزئبق.

٣ - وعموجب المقرر نفسه، أنشأ المجلس فريقاً عاملاً مخصصاً مفتوح العضوية من الحكومات والمنظمات الإقليمية للتكامل الاقتصادي ومن ممثلي أصحاب المصلحة لكي يتولى، رهنا بالاختصاصات المنصوص عليها في الفقرة ٣٠ من المقرر واسترشاداً بالأولويات التي تنص عليها الفقرة ١٩ بشأن الحد من المخاطر الناجمة عن إطلاقات الزئبق، استعراض وتقييم الخيارات من أجل تعزيز التدابير الطوعية والصكوك القانونية الدولية الجديدة أو القائمة. ويقتضي المقرر من الفريق العامل أن يعقد اجتماعين، الأول قبل الدورة الاستثنائية العاشرة لمجلس إدارة برنامج الأمم المتحدة للبيئة، المزمع عقدها في شباط/فبراير ٢٠٠٨، والثاني قبل الدورة الخامسة والعشرين لمجلس الإدارة/المنتدى البيئي الوزاري العالمي، المزمع عقدها في شباط/فبراير ٢٠٠٩. كما طُلب إلى الفريق العامل أن يزود المجلس/المنتدى في دورته الاستثنائية العاشرة بتقرير مرحلي، وفي دورته العادية الخامسة والعشرين بتقرير نهائي يعكس جميع الآراء المعرب عنها ويتضمن خيارات وأي توصيات تتفق عليها الآراء.

٤ - وعُقد في بانكوك خلال الفترة من ١٢ إلى ١٦ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٧ الاجتماع الأول للفريق العامل المخصص المفتوح العضوية. وحضر الاجتماع ممثلون لـ ٩١ حكومة، ومنظمة إقليمية واحدة للتكامل الاقتصادي، وسبع منظمات حكومية دولية، و٢٩ منظمة من منظمات المجتمع المدني.

٥ - ونظر الفريق العامل فيما هو متاح من تدابير واستراتيجيات الاستجابة، وفي جدوى ونجاعة النهج الطوعية والمُلزمة قانونياً، وفي خيارات التنفيذ. وتم الاسترشاد في مناقشة هذه المسائل بدراسة أعدتها أمانة اليونيب عن خيارات الرقابة العالمية على الزئبق (الوثيقة: UNEP/(DTIE)Hg/OEWG.1/2) وبالأولويات المحددة في الفقرة ١٩ من المقرر ٣/٢٤ رابعاً.

٦ - ولدى النظر في كل مجال من مجالات الأولوية المنصوص عليها في الفقرة ١٩ من المقرر ٣/٢٤ رابعاً، تناول الفريق العامل بالبحث ما إذا كانت الدراسة التي أعدتها الأمانة تشكل أساساً جيداً للمناقشة، وما إذا كانت تنص على المجموعة السليمة من تدابير الاستجابة لشتى الأهداف الاستراتيجية، وما إذا كان ينبغي تعديلها لإدراج تدابير مفيدة أخرى. وناقش الفريق العامل أيضاً الإطار الذي يمكن فيه تنفيذ تدابير الاستجابة على أحسن وجه، بما في ذلك الحد الذي تكون عنده التدابير المُلزمة قانونياً والطوعية بأنواعها مناسبة.

٧ - واتفق الفريق العامل على برنامج عمل فيما بين الدورات تضطلع به الأمانة من أجل مواصلة النقاشات خلال الاجتماع الثاني للفريق العامل. ويرد برنامج العمل في المرفق الثاني بتقرير الاجتماع. وأحصت الأمانة مبلغ ١ ٥٠٠ ٠٠٠ دولار كمبلغ إجمالي لتكاليف تنفيذ الأنشطة الواردة في برنامج العمل و عقد الاجتماع الثاني للفريق العامل.

٨ - وسوف يُعقد الاجتماع الثاني للفريق العامل خلال الفترة من ٦ إلى ١٠ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٨.

٩ - ويرد تقرير الاجتماع الأول للفريق العامل المخصص المفتوح العضوية في المرفق بهذا التقرير المرحلي.

EP

الأمم المتحدة

UNEP(DTIE)/Hg/OEWG.1/6

Distr.: General
28 November 2007Arabic
Original: English

برنامج الأمم المتحدة للبيئة



الفريق العامل المخصص المفتوح العضوية المعني
بالزئبق
الاجتماع الأول
بانكوك، ١٢ - ١٦ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٧

تقرير الفريق العامل المخصص المفتوح العضوية المعني بالزئبق عن أعمال اجتماعه الأول

معلومات أساسية

١ - اعتمد مجلس إدارة برنامج الأمم المتحدة للبيئة، في دورته الرابعة والعشرين، في شباط/فبراير ٢٠٠٧، المقرر ٣/٢٤ رابعاً، وهو أحدث مقرر في سلسلة المقررات الخاصة بالزئبق. وقد خلص مجلس الإدارة في مقرره هذا إلى أنه على الرغم من التقدم الذي تحقق منذ سنة ٢٠٠٥ في إطار برنامج الزئبق ببرنامج الأمم المتحدة للبيئة، فمن المطلوب اتخاذ إجراءات دولية طويلة الأجل من أجل الحد من مخاطر الزئبق على الصحة والبيئة، وأنه من الضروري لذلك استعراض التدابير الطوعية المعززة الممكنة والصكوك القانونية الدولية القائمة أو الجديدة باعتبارها تمثل خيارات لمواجهة التحديات التي يمثلها الزئبق.

٢ - وعموجب نفس هذا المقرر، أنشأ مجلس الإدارة فريقاً عاملاً مخصصاً مفتوحاً العضوية من الحكومات، والمنظمات الإقليمية للتكامل الاقتصادي وممثلي الجهات صاحبة المصلحة للقيام، طبقاً للاختصاصات المبينة في الفقرة ٣٠ من المقرر، واسترشداً بالأولويات المبينة في الفقرة ١٩ من المقرر بشأن الحد من الأخطار التي تمثلها انبعاثات الزئبق، باستعراض وتقييم الخيارات الخاصة بالتدابير الطوعية المعززة والصكوك القانونية الدولية القائمة أو الجديدة. وينص المقرر على أن يجتمع الفريق العامل مرتين، إحداهما قبل اجتماع مجلس الإدارة/المنتدى البيئي الوزاري العالمي في دورته الاستثنائية العاشرة، المقررة في شباط/فبراير ٢٠٠٨، والثانية قبل اجتماع مجلس الإدارة/المنتدى في الدورة العادية الخامسة

والعشرين، المقررة في شباط/فبراير ٢٠٠٩. والمطلوب من الفريق العامل أيضاً أن يقدم تقريراً عن سير العمل إلى المجلس/المنتدى في دورته الاستثنائية العاشرة وتقريراً نهائياً يوضح جميع الآراء التي أعرب عنها ويعرض الخيارات وأي توصيات بتوافق الآراء إلى المجلس/المنتدى في دورته العادية الخامسة والعشرين. كذلك يدعو المقرر شعبة المواد الكيميائية بقسم التكنولوجيا والصناعة والاقتصاد ببرنامج الأمم المتحدة للبيئة إلى أن تقوم بدور الأمانة للفريق العامل المخصص وأن تقوم بإعداد التقارير التحليلية الموجزة اللازمة لعمله.

أولاً - افتتاح الاجتماع

٣ - عُقد الاجتماع الأول للفريق العامل المفتوح العضوية المعني بالزئبق بمركز الأمم المتحدة للمؤتمرات في بانكوك، تايلند، من ١٢ إلى ١٦ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٧. وأعلن السيد بير باكين، رئيس شعبة المواد الكيميائية ببرنامج الأمم المتحدة للبيئة بدء الاجتماع في الساعة ١٠/٢٠ من صباح يوم الاثنين، ١٢ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٧.

٤ - رحب السيد ساكيت تريديش، السكرتير الدائم لوزارة الموارد الطبيعية والبيئة في تايلند بالمشاركين في الاجتماع، وأدى السيد شافقت كاكاخيل، نائب المدير التنفيذي لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة بملاحظات افتتاحية، نيابة عن السيد أكيم شتاينر، المدير التنفيذي لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة.

٥ - أعرب السيد تريديش عن سروره البالغ، نيابة عن حكومته، باستقبال المشاركين في بلده، وشكر الأمانة والمشاركين على مساهمتهم في الاجتماع الحالي. وقال إنه أصبح من المسلم به أن الزئبق يمثل قلقاً عالمياً شديداً نظراً لأنه مادة ثابتة تتراكم حيويًا بالإضافة إلى آثاره الضارة المعروفة على صحة الإنسان والبيئة. ومع ذلك، فإن استمرار استخدامه ضروري للتنمية الاقتصادية والاجتماعية. ولذلك فإن القرار الخاص بما ينبغي عمله بشأن الزئبق الذي يحتل أعلى الأولويات ويمثل ضرورة أساسية من أجل البيئة في العالم، ينبغي أن يكون محل دراسة دقيقة مع مراعاة الاهتمامات المتصلة بالصحة العامة والبيئة وكذلك الاهتمامات المتصلة بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية. وأعرب عن ثقته في أن الفريق العامل سوف يرتفع إلى مستوى التحديات وسوف يتوصل إلى خيارات فعالة بشأن الحد من الآثار الضارة المترتبة على الزئبق أو القضاء عليها، مع المحافظة على التنمية الاقتصادية. وفي ختام كلمته، قال إنه يرفع هذه الملاحظات إلى مقام جلالة الملك بوميبول أدولياديش ملك تايلند بمناسبة الاحتفال بعيد ميلاده الثمانين الذي يوافق ٥ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧.

٦ - وأثنى السيد كاكاخيل على مستوى الاهتمام البالغ بالاجتماع، ورأى أنه يعد دليلاً على أن الجهات صاحبة المصلحة ملتزمة بالاهتمام بتغليب التعاون العالمي على المصالح الوطنية أو القطاعية. وأضاف أن الآثار المترتبة على تعرض صحة الإنسان والبيئة للزئبق، وكذلك الطبيعة العالمية للمشكلة معروفة جيداً وموثقة. بيد أن المشكلة الرئيسية أمام الفريق العامل ليست الزئبق في حد ذاته بل عدم القدرة على الاتفاق بشأن كيفية مواجهة استمرار تعرض السكان والنظم البيئية للزئبق. وأضاف أن ما يصل إلى ٣٥٠٠ طن من الزئبق يتم تداوله تجارياً سنوياً، وأن الجانب الأكبر من هذه الكمية يخصص لاستخدامات ليس من الممكن التحكم فيها بدرجة كبيرة. ولذلك فإن تحديد أفضل الخيارات لإدارة الزئبق في المدى القصير والمدى الطويل تتطلب تفكيراً دقيقاً وإجراءات عاجلة.

٧ - ولذلك كلف مجلس الإدارة الفريق العامل المفتوح العضوية بالنظر في الخيارات الممكنة لإدارة الزئبق وتحديد أنسبها لهذا الغرض. وقد شهدت المناقشات الخاصة بالزئبق وجهات نظر متباينة حول أفضل الطرق التي يمكن اتباعها في المستقبل، وقد حان الوقت للتعاون من أجل تحقيق تقدم حقيقي لمنع تسبب الزئبق في إحداث مزيد من التسمم للبيئة. وتشمل الفرص المتاحة لتحقيق هذا التقدم استخدام البدائل المتاحة للمنتجات المحتوية على الزئبق والحد من استخدام الزئبق في عمليات التعدين، والحد من المعروض من الزئبق. ولما كان الزئبق من المواد التي لا يمكن تدميرها، يتطلب الاستغناء عنه آليات تخزين جيدة طويلة الأجل. وفي ختام كلمته، حث المشاركين على أن يأخذوا في الاعتبار أن الفريق العامل سيجتمع مرتين فقط. ومع ذلك، فقد أعرب عن ثقته في أن الفريق سوف يحقق تقدماً كبيراً، بما في ذلك تحديد مجالات الأولوية التي يمكن أن تركز عليها المناقشات.

ثانياً - انتخاب أعضاء المكتب

٨ - أشار ممثل الأمانة، لدى تقديم هذا البند، إلى الأحكام ذات الصلة بالنظام الداخلي لمجلس إدارة برنامج الأمم المتحدة للبيئة. وأضاف أن المادة ٦٢ من النظام الداخلي تطبق على اجتماعات أي جهاز فرعي منبثق عن المجلس، بعد تعديلها حسب مقتضى الحال، وأن على الجهاز الفرعي أن ينتخب أعضاء مكتبه. كما تنص المادة ١٨ من النظام الداخلي على أن تتألف هيئة مكتب مجلس الإدارة من رئيس، وثلاثة نواب للرئيس، ومقرر.

٩ - وبعد هذه المقدمة، انتخب الفريق العامل هيئة المكتب من رئيس، وثلاثة نواب للرئيس، ومقرر، آخذاً في الاعتبار مبدأ التوزيع الجغرافي العادل واستناداً إلى ترشيحات كل إقليم من أقاليم الأمم المتحدة الخمسة. وفيما يلي تشكيل هيئة المكتب:

الرئيس: سيد جون روبرتس (المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية)

نواب الرئيس: السيدة إيرينا زاستنسكايا (بيلاروس)

السيدة كيكو سيجاوا (اليابان)

السيد جوستافو سولوزانو أوشوا (المكسيك)

المقرر: السيدة أبيولا أولانبيكون (نيجيريا)

ثالثاً - المسائل التنظيمية

ألف - اعتماد النظام الداخلي

١٠ - أخذ الفريق العامل علماً بالمادة ٦٢ من النظام الداخلي لمجلس إدارة برنامج الأمم المتحدة للبيئة، التي تنص، كما سبقت الإشارة، على أن يطبق النظام الداخلي للمجلس على اجتماعات أي جهاز فرعي منبثق عن المجلس، بعد تعديله حسب مقتضى الحال.

باء - إقرار جدول الأعمال

- ١١ - أقر الفريق العامل جدول الأعمال الوارد فيما يلي على أساس جدول الأعمال المؤقت الذي سبق توزيعه برسم الوثيقة UNEP(DTIE)/Hg/OEWG.1/1:
- ١ - افتتاح الاجتماع.
 - ٢ - انتخاب أعضاء المكتب.
 - ٣ - المسائل التنظيمية:
 - (أ) اعتماد النظام الداخلي؛
 - (ب) إقرار جدول الأعمال؛
 - (ج) تنظيم العمل.
 - ٤ - استعراض وتقييم خيارات تعزيز التدابير الطوعية والصكوك القانونية الدولية الجديدة أو القائمة.
 - ٥ - تقرير عن الأنشطة المقامة في إطار برنامج الزئبق التابع لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة.
 - ٦ - مسائل أخرى.
 - ٧ - اعتماد التقرير.
 - ٨ - اختتام الاجتماع.

جيم - تنظيم العمل

- ١٢ - وافق الفريق العامل على اقتراح الرئيس الخاص بتنظيم العمل في الاجتماع الحالي. وأشار الرئيس إلى اختصاصات الفريق الميمنة في المقرر ٣/٢٤ رابعاً، ومؤكداً على أن سيكون على الفريق في نهاية اجتماعه الثاني أن يخرج بتقرير نهائي يتضمن جميع الآراء المطروحة والخيارات المعروضة وأي توصيات تتوافق الآراء عليها تُعرض على مجلس الإدارة لكي ينظر فيها في دورته العادية الخامسة والعشرين، واقترح أن تتضمن نتائج الاجتماع الحالي تقريراً قصيراً وموجزاً عن الاجتماع؛ والتأكيد على أن الفريق قد نظر في جميع الخيارات المتاحة للتعامل مع مشكلة الزئبق أو أنه قد حدد خيارات أخرى يريد النظر فيها؛ وبتحديد واضح لما ينبغي عمله بعد الاجتماع الحالي لضمان نجاح الاجتماع الثاني للفريق. وسوف تُتخذ المقررات التي تسهم في تحقيق هذه النتائج، حسب مقتضى الحال. كما اقترح ترتيبات عملية للمسائل المتصلة بساعات العمل وأفرقة الاتصال.

دال - الحضور

١٣ - شارك في الاجتماع ممثلو الدول التالية: الاتحاد الروسي، الأرجنتين، أسبانيا، استراليا، إكوادور، ألمانيا، إندونيسيا، أوروغواي، أوغندا، جمهورية إيران الإسلامية، إيطاليا، باراغواي، باكستان، البرازيل، البرتغال، بلغاريا، بنغلاديش، بنن، بوتان، بوركينا فاسو، بوروندي، بيرو، بيلاروس، تايلند، ترينيداد وتوباغو، تشاد، توغو، توفالو، جامايكا، الجمهورية التشيكية، جمهورية ترازيا المتحدة، الجمهورية الدومينيكية، الجمهورية العربية السورية، جمهورية مولدوفا، جنوب أفريقيا، جيبوتي، الدانمرك، زمبابوي، سري لانكا، سلوفينيا، السنغال، سوازيلند، سورينام، السويد، سويسرا، سيشيل، شيلي، صربيا، الصين، عُمان، غابون، غامبيا، غانا، غواتيمالا، غينيا، فرنسا، الفلبين، فنلندا، فييت نام، قطر، الكاميرون، كرواتيا، كمبوديا، كندا، كوبا، الكونغو، كولومبيا، كيريباتي، كينيا، لبنان، مالي، ماليزيا، مدغشقر، مصر، المغرب، المكسيك، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، منغوليا، موريتانيا، موزامبيق، النرويج، النمسا، النيجر، نيجيريا، نيوزيلندا، هندوراس، هولندا، الولايات المتحدة الأمريكية، اليابان.

١٤ - وبالإضافة إلى ذلك، حضر الاجتماع ممثلو هيئات الأمم المتحدة ووكالاتها المتخصصة التالية: اتفاقية بازل بشأن التحكم في نقل النفايات الخطرة والتخلص منها عبر الحدود، واتفاقية استكهولم بشأن الملوثات العضوية الثابتة، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ومنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية، ومعهد الأمم المتحدة للتدريب والبحث.

١٥ - وكانت المنظمات الحكومية الدولية التالية ممثلة في الاجتماع: برنامج رصد وتقييم المنطقة القطبية الشمالية، والمفوضية الأوروبية، والوكالة الدولية للطاقة الذرية، والوكالة للطاقة - ومركز الفحم النظيف.

١٦ - وكانت المنظمات غير الحكومية التالية ممثلة في الاجتماع:

Agenda, Arnika - Toxics and Waste Programme, Associacao de Protecao ao Meio Ambiente de Cianorte (Association for the Protection of the Environment of Cianorte), Campaign for Alternative Industry Network, Centre for Public Health and Environment Development, Ecologistas en Acción (Environmentalists in Action), Environmental Health Fund, European Environmental Bureau, Global Village of Beijing, Ground Work - Friends of the Earth, Health and Environmental Alliance, Health Care without Harm, Health Care without Harm - Southeast Asia, Institute for Global Environmental Strategies, International Council on Mining and Metals, International POPs Elimination Network, Island Sustainability Alliance C.L. Inc., Minas de Almaden y Arrayanes S.A. (Almaden and Arrayanes Mines, Inc.), National Research Centre of Excellence for Environmental Hazardous Waste Management, National Toxics Network Inc., Natural Resources Defence Council, Pollution probe, Rangsit University, San Francisco Estuary Institute, Sierra Club - Canada, Sierra club - United States of America, Toxics Link, University of Strathclyde, World Chlorine Council, World Wildlife Fund.

رابعاً - استعراض وتقييم خيارات تعزيز التدابير الطوعية والصكوك القانونية الدولية الجديدة أو القائمة

ألف - ملاحظات افتتاحية

١٧ - بدأ الفريق العامل أعماله بشأن هذا البند بملاحظات افتتاحية من ممثلي البلدان، والمجموعات والمنظمات الإقليمية. وأكد جميع المتحدثين أن من الضروري أن يتقيد الفريق العامل بالاختصاصات المبينة في المقرر ٣/٢٤ رابعاً، قائلين إنه ينص على أن يستعرض الفريق التدابير الطوعية الممكنة والصكوك القانونية الملزمة التي يمكن الاعتماد عليها في مواجهة مسألة الزئبق وأن يتقدم بتوصيات مكررة إلى مجلس الإدارة من شأنها أن تيسر على المجلس اتخاذ مقررات في هذه المسألة. وأفاد أحد المتكلمين بأن حكومته الوطنية ستجري انتخابات اتحادية في أواخر تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٧، ولذا فإن الحكومية الحالية تستطيع إلزام الحكومة القادمة بأي موقف معين.

١٨ - كان هناك اتفاق عام على أن الدراسة الخاصة بالخيارات المتاحة لمراقبة الزئبق (الوثيقة UNEP(DTIE)/Hg/OEWG.1/2) المعروضة على الفريق العامل تمثل أساساً ممتازاً لمناقشاته. وأكد عدد من المتحدثين على أنه ليست هناك حاجة إلى تحديد خيارات إضافية وأنه ينبغي بدلاً من ذلك توجيه الجهود إلى التقليل من عدد التدابير محل النظر. وتحقيقاً لهذا الهدف، قدم ممثلا بلدين وثيقة قاعة مؤتمر تتضمن هيكلًا ممكنًا للتقرير النهائي الذي يطلب المقرر ٣/٢٤ رابعاً من الفريق العامل تقديمه. وشرح أحدهما أن الهدف من ذلك هو تضييق الخيارات وتسهيل تقديم التوصيات الممكنة بطريقة تتسق مع المقرر ٣/٢٤ رابعاً. واعتبرت الورقة ورقة إعلامية وكان هناك ترحيب عام بالهيكل المقترح فيها.

١٩ - وأشار أحد المتحدثين، وأيده في ذلك العديد من المتحدثين الآخرين، إلى أن الجهود السابقة لمواجهة مشكلة الزئبق لم يُكتب لها النجاح نظراً لتشدد مواقف المشاركين في المفاوضات، وحث أعضاء الفريق العامل على توخي المرونة؛ وقال إن مجموعات تدابير المواجهة المختلفة يمكن أن تكون مناسبة حسب الأوضاع المختلفة، وذلك تبعاً للخيارات التقنية وخيارات السياسات المتاحة بالجهات صاحبة المصلحة المشاركة. كذلك قال إنه سيكون من الضروري ضمان التزامات سياسية قوية من جانب البلدان.

٢٠ - وقالت ممثلة إحدى المنظمات الإقليمية للتكامل الاقتصادي والدول الأعضاء فيها إن منظماتها سوف تُقدم الدعم للأمانة في إجراء تحليل إضافي وفي توفير المعلومات التي ستكون لازمة قبل الاجتماع الثاني للفريق العامل بشأن التكاليف والمنافع المترتبة على تدابير المواجهة. ونظراً لأن الفريق العامل مكلف بالاجتماع مرتين فقط، وافق متحدثون آخرون على أنه سوف يكون من الضروري توفير المزيد من المعلومات قبل الاجتماع الثاني.

٢١ - واسترعى العديد من المتحدثين الانتباه إلى التدابير التي نفذتها بلادهم في السنوات الأخيرة لمواجهة الأخطار المتصلة بالزئبق، بما في ذلك تنظيم قطاعات معينة، وفرض ضوابط على استيراد واستخدام الزئبق وإعداد قوائم حصر للمنتجات والعمليات التي يُستخدم فيها الزئبق، وعرضوا تقاسم خبراتهم ومعلوماتهم مع البلدان الأخرى. وألقى أحد المتحدثين الضوء على قائمة المنتجات والعمليات

التي يمكن فيها الاستعاضة عن الزئبق بسهولة. وقال ممثل إحدى المنظمات الإقليمية للتكامل الاقتصادي والدول الأعضاء فيها، في معرض إبداء رأيه من أن مشكلة الزئبق لا يمكن مواجهتها من جانب بلدان تعمل بصفتها الفردية، إن منظماتها قد تبنت ما يصل إلى ٣٠ من الإجراءات القانونية المتصلة بالزئبق، كما وضعت استراتيجية تحدد السياسات الرئيسية.

٢٢ - وقال كثير من المتحدثين إن مشكلة الزئبق يمكن مواجهتها بخليط من التدابير الطوعية والمُلزمة قانوناً. وقال أحد المتحدثين إن من الأساسي ألا تكون الأنشطة مجزأة، مشيراً إلى أن الجهود الطوعية ينبغي أن تقوم على الشراكات. وأشار متحدث آخر إلى أن عملية تعزيز برنامج الشراكات الخاصة بالزئبق ببرنامج الأمم المتحدة للبيئة، كما جاء في التكميل المبين في الفقرة ٢٧ من المقرر ٣/٢٤ رابعاً، ينبغي إدماجها في عمل الفريق العامل قبل اجتماع الدورة الخامسة والعشرين لمجلس الإدارة. وفي هذا السياق، أبدى العديد من المتحدثين تأييدهم لاستخدام أفضل التقنيات المتاحة وأفضل الممارسات البيئية في مجال الزئبق، وقال أحدهم إن حكومته تعزم تعزيز مساهمتها في برنامج الشراكات الخاصة بالزئبق ببرنامج الأمم المتحدة للبيئة.

٢٣ - وأكد بعض المتحدثين أن من الضروري وجود قواعد عالمية مُلزمة كأساس لحل طويل الأجل. وألقى أحدهم الضوء على ضرورة وجود التزامات للأغراض المختلفة بينما أكد كثيرون على الحاجة إلى ترتيبات مالية ثابتة ويمكن التنبؤ بها وعلى ضرورة بناء القدرات اللازمة لدعم العمل في البلدان النامية. وفي هذا السياق، أشار أحد المتحدثين إلى أن مرفق البيئة العالمية، الذي يمثل في الوقت الحاضر آلية التمويل بالنسبة لاتفاقية استكهولم بشأن الملوثات العضوية الثابتة، لا يمكن الاستفادة منه في الوقت الحاضر في تمويل المشاريع المتصلة بالزئبق، ما لم تكن متصلة بنافذة تمويل حالية تابعة لمرفق البيئة العالمية. وأشار أحد المتحدثين إلى أن مرفق البيئة العالمية يقوم حالياً بتمويل عدد من المشاريع المرتبطة بالزئبق. وأعرب بعض المتحدثين عن قلقهم من أن وضع واعتماد صك قانوني دولي معقد يمكن أن يستغرق وقتاً طويلاً. ولذلك قال أحد المتحدثين إن من الأفضل تعديل اتفاقية استكهولم لتشمل الزئبق والرصاص والكاديوم. وأوصى متحدث آخر باعتماد تدابير طوعية فقط، قائلاً إن البلدان ينبغي أن تتخذ خطوات في سبيل مراقبة أحوالها البيئية. بيد أن ممثلين لائتلافين دوليين للمنظمات غير الحكومية أكدوا الحاجة إلى صك عالمي مُلزم قانوناً تسانده آلية تمويل مناسبة لكي يمكن التعامل مع مشكلة الزئبق بشكل فعال وشامل، وأن التدابير الطوعية ينبغي أن يُنظر إليها على أنها تدابير تكميلية في جوهرها. وأيد متحدث آخر اعتماد بروتوكول أو تعديل للنهج الاستراتيجي الخاص بالإدارة الدولية للمواد الكيميائية.

٢٤ - كان هناك اتفاق واسع جداً على أنه لكي يمكن تحقيق استجابة فعالة ومستدامة، سيكون من اللازم تزويد البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقال بمساعدات مالية وتقنية لأن تلك البلدان تفتقر في الوقت الحاضر إلى القدرة على التعامل مع المشاكل المتعلقة بالزئبق الذي كثيراً ما يتم استيراده من البلدان المتقدمة. وأبدى متحدث آخر ملاحظة مفادها أنه نظراً لكبر القطاع غير الرسمي في بلده يعني أن فرض قوانين جديدة سيكون تأثيره محدود على الطلب على الزئبق.

٢٥ - قالت ممثلة الأمانة إن اتفاقية بازل بشأن التحكم في نقل النفايات الخطرة والتخلص منها عبر الحدود تتضمن أحكاماً بشأن حركة النفايات عبر الحدود ونقل التكنولوجيا وبناء القدرات. ورحبت بالتعاون الذي حصلت عليه الاتفاقية من شعبة المواد الكيميائية ببرنامج الأمم المتحدة للبيئة في القضايا المتصلة بالنفايات وقالت إن مؤتمر الأطراف في اتفاقية بازل سيعقد اجتماعه المقبل في حزيران/يونيه ٢٠٠٨ وسوف يكون حريصاً على معرفة النتائج التي توصلت إليها مداورات الفريق العامل.

باء - مناقشة عامة للدراسة التي أعدتها الأمانة بشأن الخيارات المتاحة من أجل الرقابة العالمية على الزئبق

٢٦ - بعد الملاحظات الافتتاحية، قدم ممثل الأمانة الدراسة الخاصة بالخيارات المتاحة من أجل الرقابة العالمية على الزئبق (الوثيقة (UNEP(DTIE)/Hg/OEWG.1/2)، وكانت الأمانة قد كلفت مركز القانون الدولي البيئي بإعداد هذه الدراسة بمساعدة مالية من حكومة السويد، لتيسير عمل الفريق العامل ضمن جهوده الرامية إلى تنفيذ المقرر ٣/٢٤ رابعاً. وقال إن الدراسة حاولت توفير أساس سليم للمناقشة، حيث استعرضت بطريقة واضحة وبلغة مجموعة الخيارات الممكنة للتعامل مع الأولويات المبينة في الفقرة ١٩ من المقرر ٣/٢٤ رابعاً، بالإضافة إلى مناقشة خيارات التنفيذ. وقد حددت الدراسة الأهداف الاستراتيجية وتدابير المواجهة المتاحة لتحقيق هذه الأهداف، بالنسبة لكل مجال من مجالات الأولوية الخاصة بالحد من الأخطار المترتبة على اطلاقات الزئبق المبينة في الفقرة ١٩ من المقرر ٣/٢٤ رابعاً، في سبعة جداول تمثل الجزء ٤ من وثيقة الدراسة. وأضاف أن قراراً واعياً قد اتخذ لتجنب إصدار أحكام تقديرية لأن إصدار مثل هذه الأحكام من شأن الحكومات ويتجاوز اختصاصات الأمانة. ولذلك، لم تحاول الدراسة تحليل تكاليف ومنافع كل خيار لأن التكاليف والمنافع تختلف من بلد لآخر، وأن مثل هذا التحليل يتطلب بالضرورة إصدار أحكام تقديرية. ولاحظ أن تعزيز برنامج الشراكات الخاصة بالزئبق ببرنامج الأمم المتحدة للبيئة قد تم التعامل معه بشكل منفصل في المقرر ٣/٢٤ رابعاً، وبالتالي فعلى الرغم من تسليم الدراسة بدور الشراكات فإنها لم تتعرض له بالتفصيل.

٢٧ - وبالإضافة إلى تدابير المواجهة المبينة في الدراسة، حدد الفريق العامل أفضل التقنيات وأفضل الممارسات البيئية المتاحة كخيار آخر من المطلوب النظر فيه، وتوجد بالفعل توجيهات بشأنه، وبالتالي يمكن أن يوفر قوة دافعة للعمل. واقترح ممثل البرتغال، الذي تحدث نيابة عن الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة الأمريكية، وممثل إحدى المنظمات غير الحكومية تدابير استجابة إضافية يمكن أن ينظر فيها الفريق العامل. بيد أنه قيل إن من الضروري تضييق الخيارات أو بلورتها لكي يمكن التوصل إلى نتيجة نهائية مركزة.

٢٨ - واقتدى الفريق العامل باقتراح من الرئيس بشأن هيكل المناقشة التي يجريها الفريق العامل لتدابير الاستجابة المشار إليها في الدراسة: بالنسبة لكل مجال من مجالات الأولوية المحددة في الفقرة ١٩ من المقرر ٣/٢٤ رابعاً، ينظر الفريق العامل فيما إذا كانت الدراسة تمثل أساساً جيداً للمناقشة، وما إذا كانت تحدد المجال السليم لتدابير الاستجابة لمختلف الأهداف الاستراتيجية، وما إذا كانت هناك خيارات مفيدة لم تحدها الدراسة. وسيناقش الفريق العامل أيضاً الإطار الذي يمكن في نطاقه تنفيذ الخيارات الخاصة بكل مجال من مجالات الأولوية على أفضل وجه، بما في ذلك مدى ملاءمة الأنواع المختلفة من التدابير الملزمة قانوناً والطوعية. وفيما يلي تلخيص للمناقشات التي أجراها الفريق العامل،

كما تعكسها الصيغ المنقحة للجداول الواردة في الجزء ٤ من الدراسة، وهي الجداول المرفقة بالمرفق الأول بهذا التقرير. وتتضمن الجداول المنقحة تدابير إضافية للمواجهة، لم تكن مبينة بالجداول الأصلية، وكذلك التنقيحات التي أدخلت على تدابير المواجهة الحالية، واعترف الفريق العامل بأنها تعكس تدابير المواجهة الممكنة التي يمكن مواصلة النظر فيها. وأشار الفريق العامل إلى أن الجداول لا تمثل نصاً متفقاً عليه لتدابير المواجهة الممكنة كما أن القوائم لا تعد بالضرورة قوائم كاملة أو مرتبة حسب الأولويات.

جيم - مناقشة الخيارات المحددة الخاصة بالحد من الأخطار المترتبة على انبعاثات الزئبق

٢٩ - ناقش الفريق العامل الخيارات المحددة الواردة في الدراسة لتحقيق الأهداف الاستراتيجية لكل أولوية من الأولويات الخاصة بالحد من الأخطار المترتبة على انبعاثات الزئبق، المشار إليها في الفقرة ١٩ من المقرر ٣/٢٤ رابعاً. وهذه الأولويات السبعة كما يلي:

- (أ) الحد من انبعاثات الزئبق في الغلاف الجوي الآتية من مصادر بشرية؛
- (ب) إيجاد حلول سليمة بيئياً لإدارة النفايات المحتوية على الزئبق ومركبات الزئبق؛
- (ج) الحد من الطلب العالمي على الزئبق المتصل باستخدامه في المنتجات والعمليات الإنتاجية؛
- (د) الحد من المعروض من الزئبق عالمياً، بما في ذلك النظر في إيقاف التعدين الأولي للزئبق، مع مراعاة ترتيب أهمية المصادر؛
- (هـ) إيجاد حلول سليمة بيئياً لتخزين الزئبق؛
- (و) التصدي، في ضوء نتائج التحليل المشار إليه في الفقرة ٢٤(د) ... ، لعلاج المواقع الملوثة القائمة التي تؤثر على الصحة العامة والصحة البيئية؛
- (ز) زيادة المعرفة في مجالات مثل نظم الجرد والأخطار التي يتعرض لها البشر والبيئة، والرصد البيئي والآثار الاقتصادية والاجتماعية.

١ - الحد من انبعاثات الزئبق في الغلاف الجوي الآتية من مصادر بشرية

٣٠ - في معرض إشارته إلى أن مناقشة مجالات الأولوية متشعبة، ذكر الرئيس أن كثيراً من التعليقات، مثل تلك المتعلقة بمدى ملاءمة صك مُلزم قانوناً مقارنة بالترتيبات الطوعية، تعد مناسبة لكثير من مجالات الأولوية أو لكل المجالات، كما تمثل تدابير للمواجهة يمكن أن ينظر فيها الفريق العامل.

٣١ - ركز الفريق العامل مناقشته في البداية على الهدف الاستراتيجي ١ (الحد من انبعاثات الزئبق من المنشآت التي يُستخدم فيها الفحم) والهدف الاستراتيجي ٣ (الحد من انبعاثات الزئبق من العمليات الصناعية، بما في ذلك استخدامه كعامل مُحفّر، وإنتاج المنتجات الثانوية، وتلوث مواد المكونات، والإنتاج الحراري).

٣٢ - جرت مناقشات مستفيضة بشأن المزايا النسبية لمختلف الخيارات، بما في ذلك الأطر القانونية الدولية والنهج الطوعية للحد من انبعاثات الزئبق في الغلاف الجوي. وذكر كثير من المتحدثين أن الإجراءات الطوعية يمكن اتخاذها قبل التدابير الملزمة قانوناً كتحصير لها، أو جنباً إلى جنب معها. وقال بعض المتحدثين إن صكاً ملزماً قانوناً فقط من شأنه أن يؤدي إلى تنسيق دولي فعال لجهود الحد من انبعاثات الزئبق، بينما قال آخر إن مثل هذا الصك ضروري لضمان وضع مجموعة من الأهداف للحد من الانبعاثات. وقال متحدث آخر إنه يؤيد استخدام الصكوك الملزمة قانوناً مثل اتفاقيتي بازل واستكهولم واتفاقية روتردام بشأن تطبيق إجراء الموافقة المسبقة عن علم على مواد كيميائية ومبيدات آفات معينة خطيرة متداولة في التجارة الدولية. وشدد على الإلتزامات بموجب تلك الاتفاقيات وكذلك على الآثار المترتبة على الرأي العام وعلى الأسواق من إدراج ميثيل الزئبق في المرفق جيم من اتفاقية استكهولم ومن إدراج الاستخدامات الصناعية للزئبق وجميع مركباته في المرفق الثالث لاتفاقية روتردام. وأضاف كذلك أن هذه الاتفاقيات يمكن استخدامها في معالجة مشكلة الزئبق دون الحاجة إلى تعديلها. وقال آخرون إن النهج الطوعي من شأنه أن يؤدي إلى استجابات مجزأة، فضلاً عن أن الرقابة ستكون ضعيفة كما ستكون تكاليف المعاملات مرتفعة. ومن ناحية أخرى، أشار متحدث آخر إلى أن الشراكات تتميز بأنها تستعين بنهج مركزة وقطرية مخصصة لتحقيق النتائج. ولاحظ آخرون أنه على الرغم من أن التآزر مع النهج الملزم قانوناً من شأنه أن يعزز جدوى التكاليف، فمن المهم السماح بقدر من المرونة والتنوع في جهود البلدان منفردة. وأبدى متحدث تأييده لإصدار إعلان رفيع المستوى بشأن انبعاثات الزئبق غير المقصودة. وألقى العديد من المتحدثين الضوء على الشراكات كمثال قائم ومستمر ضمن النهج الطوعي. وقال أحد المتحدثين إن صكاً قانونياً يمكن أن يتعامل مع الزئبق وكذلك مع الكاديوم والرصاص، بينما قال آخرون إن مثل هذا النهج من شأنه أن يؤدي إلى مفاوضات معقدة ومطولة. وذكر بعض المتحدثين الفريق العامل بأنه جرت مناقشات مستفيضة في الدورة الرابعة والعشرين لمجلس إدارة برنامج الأمم المتحدة للبيئة، وأن ولاية الفريق العامل محصورة في الزئبق.

٣٣ - وأشار بعض المتحدثين إلى أنه يمكن وضع صك ملزم قانوناً بشأن الزئبق في إطار اتفاقية استكهولم، إما بتعديل الاتفاقية أو وضع بروتوكول يكون ملحقاً بها، مع أخذ التوجيهات والمبادئ التوجيهية الخاصة بأفضل التقنيات وأفضل الممارسات البيئية المتاحة في الاعتبار. وتساءل بعض المتحدثين عن أساس إضافة الزئبق إلى معاهدة تناول ملوثات عضوية. وجرى مناقشة قصيرة بشأن المضي في وضع اتفاقية جديدة متميزة تركز على مراقبة الزئبق، بينما قال آخرون إن وضع صك ملزم قانوناً من شأنه أن يؤدي إلى مفاوضات مطولة ويحول دون تحقيق تقدم سريع.

٣٤ - قال بعض المتحدثين إنه من السابق لأوانه النظر في نهج ملزم قانوناً. وقال متحدث آخر إن البلدان النامية نادراً ما تشير إلى التلوث بالزئبق على أنه يمثل أولوية في جداول أعمال التنمية الوطنية بها. وقال آخرون إن النهج الطوعي من المرجح أن يثبت أنه عديم الجدوى لا لشيء إلا لأن قيمة الزئبق من الناحية السياسية منخفضة، وقال آخرون إن إجراء دراسات أخرى وإعداد قوائم حصر للانبعاثات من شأنه أن يوفر أساساً علمياً تستند إليه الحكومات في إعطاء أولوية مرتفعة للزئبق. وأكد ممثلو كثير من البلدان النامية أن الزئبق يمثل قضية مهمة بالنسبة لهم. ومع ذلك، فإنهم يواجهون مشاكل أخرى أكثر إلحاحاً، مثل انتشار الفقر، وسوء مرافق البنية الأساسية، وعدم كفاية الرعاية الصحية، والمياه،

والتعليم، وغير ذلك من الاحتياجات البشرية الأساسية التي تمنعهم من وضع الزئبق ضمن أولوياتهم وتجعل الحصول على المساعدة من المجتمع الدولي بشأن الزئبق أمراً شديداً الأهمية.

٣٥ - أكد كثير من المتحدثين على ضرورة وجود موارد مالية كافية بغض النظر عما إذا كانت النية تتجه إلى وضع صك ملزم قانوناً أو إلى عملية طوعية. وقال بعض المتحدثين إن الصك الملزم قانوناً من شأنه أن يضمن الالتزام بموارد مالية منتظمة. وأشار عدد من المتحدثين إلى أن مرفق البيئة العالمية يمكن أن يوفر آلية لتمويل المبادرات الخاصة بالرقابة على الزئبق؛ وعلى الرغم من أن كثيرين قد وافقوا على هذا الرأي فقد قيل أيضاً إنه سيكون من المطلوب توفير أموال جديدة وإضافية لأن الأموال الحالية تم الالتزام بها بالفعل لتمويل جهود بيئية أخرى.

٣٦ - أدلى ممثلو منظمات المجتمع المدني بالعديد من المداخلات في المناقشة، وأكد بعضهم على أن الجهود الدولية قد تثبت عدم فعاليتها بدون توافر التزامات مالية من البلدان المانحة. كما أيد المتحدثون وضع صك ملزم قانوناً بشأن الرقابة على الزئبق، وقال أحدهم إن النهج الاستراتيجي الخاص بالإدارة الدولية للمواد الكيميائية تضمن إشارات إلى الزئبق في أهدافه وأغراضه. وقال متحدث آخر إنه يمكن البدء في الإجراءات الطوعية في المستقبل القريب، ولكنه قال إن الصك الملزم قانوناً من شأنه أن يضمن الالتزام والمساءلة، مضيفاً أن المنشآت التي يُستخدم فيها الفحم لم تكن في يوم من الأيام مقيّدة بالضوابط الطوعية الخاصة بالزئبق. وعرض ممثل الوكالة الدولية للطاقة تقديم إرشادات بشأن أفضل التقنيات وأفضل الممارسات البيئية المتاحة من خلال مركز الفحم النظيف، وأضاف أن البلدان النامية في حاجة إلى الحصول على التكنولوجيات بتكلفة معقولة. وتساءل أحد المتحدثين عما إذا كان النهج الطوعي من شأنه أن يساعد على تحسين التلوث بالزئبق الذي يؤثر على البلدان غير المنتجة التي لا تتمتع بتأثير سياسي كبير، وخصوصاً الجزر الصغيرة التي يواجه سكانها أخطاراً من جراء الإمدادات الغذائية الملوثة بالزئبق في شكل أسماك المحيطات.

٣٧ - كان هناك توافق واسع في الآراء على أن الانبعاثات غير المقصودة من المنشآت التي تستخدم الفحم، ومن مصانع الأسمنت والعمليات الصناعية المماثلة هي أكبر مصدر للتعرض للزئبق وتمثل قضية شديدة التعقيد. ومن المتوقع أن تزداد هذه الانبعاثات مع زيادة الطلب على الطاقة، وخصوصاً في البلدان النامية. وقيل إن مجموعة من الصناعات تدرج ضمن تلك الفئة وأن الأهمية النسبية للانبعاثات المختلفة تختلف من بلد لآخر ومن إقليم لآخر. ولذا فإن تدابير المواجهة في هذا المجال ينبغي أن تكون موجهة لمرافق وعمليات معينة مع مراعاة العوامل الاجتماعية والاقتصادية والجدوى التقنية وناحية التوافر. وقال العديد من المشاركين إن المراقبة الفعالة تتطلب إجراء حصر لهذه الانبعاثات.

٣٨ - أشار بعض المتحدثين إلى قلة الوعي بالمشاكل المرتبطة بالانبعاثات الزئبق والحلول الممكنة المتاحة. وبالتالي، فمن الضروري زيادة الوعي والإرادة السياسية، وكذلك رفع مستوى الأولوية المعطاة لهذه المسألة، وخصوصاً في برامج التنمية وجداول الأعمال الوطنية. وقد أشير إلى المنافع المصاحبة المترتبة على مراقبة الزئبق من أجل تغير المناخ، والحد من الملوثات الأخرى، وكذلك إلى التكلفة المترتبة على عدم اتخاذ أي إجراء. كذلك، قيل إنه على الرغم من أن مكافحة الملوثات التي تُعطى لها درجة من الأولوية تفوق الأولوية المعطاة للزئبق قد تكون مكلفة أحياناً، فإنها تحقق منافع إضافية بالحد من

انبعاثات الزئبق. وأشار أيضاً إلى أن إخضاع الزئبق للضوابط لا يتم عادة بصورة مباشرة بل كثيراً ما يخضع للمراقبة عبر إجراءات تتخذ للحد من انبعاثات ملوثات أخرى.

٣٩ - وكان هناك تأكيد على أن تدابير المواجهة ينبغي أن تكون عملية وفعالة وأن تُتخذ بطريقة منسقة لتجنب تضارب المصالح المترتب على المنافسة. وكان هناك اعتراف واسع النطاق بأن المساعدات التقنية، ونقل التكنولوجيا إلى البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقال، وبناء القدرات تعد من الأمور الجوهرية لتحقيق نتائج فعالة. وأيد عدد من المتحدثين استخدام أفضل التقنيات وأفضل الممارسات البيئية المتاحة، وأثنوا على العمل الذي تم بالفعل فيما يتعلق بإعداد التوجيهات والمبادئ التوجيهية التي تنص عليها اتفاقية استكهولم. واقترح أحد المتحدثين أن يبادر برنامج الأمم المتحدة للبيئة بعملية لوضع إرشادات لأفضل التكنولوجيات المتاحة/أفضل الممارسات البيئية بشأن الانبعاثات، ويمكن استخدام تلك الإرشادات بعد ذلك لوضع أهداف غير ملزمة للحد على المستويات العالمية والوطنية والقطاعية. ومع ذلك، فقد قيل إن جدوى التدابير التي وُضعت على غرار عملية اتفاقية استكهولم بشأن معالجة الاطلاقات غير المقصودة ينبغي تقييمها في سياق الزئبق، لأن تلك الاتفاقية تتعامل مع الملوثات العضوية.

٤٠ - وبعد هذه المناقشة اتفق الفريق العامل على إنشاء فريق للاتصال، ترأسه السيدة سيكو ساجاوا (اليابان)، لتحديد ما إذا كانت تدابير المواجهة المبينة في الدراسة تحت الهدفين الاستراتيجيين ١ و ٢ تعد كاملة والنظر في مزايا وعيوب تلك التدابير.

٤١ - ثم انتقل الفريق العامل بعد ذلك إلى مناقشة الهدف الاستراتيجي ٢ (الحد من انبعاثات الزئبق من تعدين الذهب بواسطة الحرفيين وعلى النطاق الصغير) تحت هذا المجال من مجالات الأولوية.

٤٢ - قدم الرئيس هذا البند، قائلاً إنه على الرغم من أن تعدين الذهب بواسطة الحرفيين وعلى النطاق الصغير لم يُشر إليه على وجه التحديد في الفقرة ١٩ من مقرر مجلس الإدارة ٣/٢٤ رابعاً، فإنه يثير عدداً من القضايا ويستحق النظر فيه بشكل منفصل. واسترعى أحد المتحدثين الانتباه إلى الصلة التي تربط بين البند الحالي والهدف الاستراتيجي ١ من مجال الأولوية ٣ (الحد من استخدام الزئبق في تعدين الذهب بواسطة الحرفيين وعلى النطاق الصغير). وأضاف أن تعدين الذهب بواسطة الحرفيين وعلى النطاق الصغير له خصائص مميزة قد تؤثر على الجهود التي تُبذل لمواجهته، فمن الصعب على سبيل المثال تحديد الأفراد المشتغلين به، كما أنه شديد التنوع من الناحية الجغرافية، ويضم أفراداً يعيشون في ظروف الفقر الشديد، كما أن الحكومات تنظر أحياناً إلى هذا النشاط على أنه نشاط غير قانوني. وألقي الضوء على تأثير الانبعاثات البيئية على صحة الإنسان، سواء صحة المشتغلين بالتعدين أو أسرهم أو المجتمعات المحيطة.

٤٣ - ولاحظ العديد من المتحدثين أن الفقر كثيراً ما يكون هو المحرك وراء عمليات تعدين الذهب بواسطة الحرفيين وعلى النطاق الصغير، وأن من الضروري توفير سبل معيشية بديلة للمجتمعات المحلية المتأثرة.

٤٤ - وظهر نهجان أثناء مناقشات هذه القضية. أولهما يفترض أن هذا النشاط من المرجح أن يستمر في كثير من المناطق وبذلك يكون الهدف هو الحد من آثاره السلبية، بينما يتعامل النهج الثاني معه على أنه نشاط غير قانوني. ونوقش عدد من الخيارات والصعوبات فيما يتصل بالنهج الأول. وعلى الرغم من وجود طرق للحد من استخدام الزئبق أو الاستغناء عنه، فإن من الصعب نشرها بين مجتمعات التعدين المتناثرة، مع تعزيزها بالحوافز المناسبة. كذلك، فمن الصعب إقناع الحكومات بتحسين الآثار السلبية لنشاط ترى أنه قانوني. وتحدث كثيرون عن حاجة البلدان النامية إلى مساعدات تقنية ومالية ومساعدات لبناء القدرات. وأشار العديد من المتحدثين إلى خطة العمل العالمية التي وضعتها منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية بالنسبة للبلدان التي تؤثر على المياه الدولية من جراء الزئبق الناتج عن تعدين الذهب بواسطة الحرفيين وبموها مرفق البيئة العالمية، كنموذج يستحق مزيداً من الاهتمام.

٤٥ - وأشار أحد المتحدثين إلى أنه يبدو أن هناك ثلاث مجموعات من تدابير مواجهة التحديات المتصلة بتعدين الذهب بواسطة الحرفيين وعلى النطاق الصغير، هي: التدابير المتصلة بتطبيق أفضل التقنيات وأفضل الممارسات البيئية المتاحة؛ والتدابير التي تتناول الجوانب الاقتصادية، بما في ذلك تسويق "الذهب الأخضر" - وهي تشكل جزءاً من إطار أوسع لتدابير المواجهة؛ والتدابير المعنية بشكل خاص بالحد من المعروض. وأبدى العديد من المتحدثين تأييدهم للحد من المعروض بما يؤدي إلى رفع أسعار الزئبق وبالتالي عدم التشجيع على استخدامه، بينما قال آخرون إن من اللازم الحصول على مزيد من المعلومات عن خصائص الطلب بما في ذلك مرونة الطلب، من أجل تقييم فعالية هذا النهج. ولاحظ آخرون أن من الضروري تخزين أي زئبق لم يعد مطروحاً في السوق الدولية وذلك لضمان ألا يجد طريقه إلى الاستخدام في عمليات التعدين بواسطة الحرفيين وعلى النطاق الصغير.

٤٦ - وأيد معظم الممثلين الذين تحدثوا، وخصوصاً من البلدان النامية التي يجري فيها تعدين الذهب بواسطة الحرفيين، وضع صك ملزم قانوناً لأنهم يرون أن مثل هذا الصك سوف يضمن نهجاً أكثر تماسكاً كما يضمن زيادة القدرة على الحصول على التمويل. وقال العديد من الممثلين إن الطابع الملح لهذه المشكلة يقتضي توفير دعم فوري لها من خلال المزيد من التدابير الطوعية لدعم الأنشطة الرامية لنشر المعرفة.

٤٧ - وبعد المشاورات التي أجراها فريق الاتصال بشأن الهدفين الاستراتيجيين ١ و ٣ أعلنت رئيسة الفريق أن الفريق استطاع تحديد تدابير المواجهة المتصلة بالهدفين الاستراتيجيين الواردين في الجدول ٤ - ١ في دراسة الخيارات الخاصة بالمراقبة الدولية للزئبق (الوثيقة UNEP(DTIE)/Hg/WG.1/2) وأن الفريق أضاف تدابير إضافية. بيد أن الفريق لم يستطع النظر في مزايا وعيوب تدابير المواجهة ولم يتمكن من ترتيبها أو تقييم مدى جدواها، نظراً لتعقيد هذه المهمة وضيق الوقت المتاح. واتفق كذلك على أنه قد يكون من المفيد إعادة تبويب التدابير المبينة تحت الهدف الاستراتيجي ٣ وإدراجها ضمن فئات فرعية. وفي أعقاب التقرير الذي قدمته رئيسة فريق الاتصال، اقترح عدد آخر من المتحدثين إدخال إضافات على قائمة تدابير المواجهة المبينة في الجدول ٤-١. ويرد الجدول بعد تعديله على هذا النحو في المرفق الأول للتقرير الحالي. وأشار الفريق العامل إلى أن الجداول الواردة في المرفق الأول تظل تعتبر قائمة تدابير غير متفق عليها.

٢ - الحلول السلمية بيئياً لإدارة النفايات المحتوية على الزئبق أو مركبات الزئبق

٤٨ - ألقى كثير من المتحدثين الضوء على إدارة النفايات كقضية حيوية بالنسبة لنهج دورة الحياة الخاص بالحد من اطلاقات الزئبق. وأشار متحدثون متعددون إلى أهمية استخدام بدائل للحد من توليد النفايات المحتوية على زئبق. وأضاف ممثل إحدى المنظمات الإقليمية للتكامل الاقتصادي والدول الأعضاء فيها أنه حتى في حالة عدم القدرة على الاستعاضة عن الزئبق، توجد تدابير مفيدة منها تحديد القيم ووضع بطاقات المعلومات على العبوات لتوعية المستهلكين.

٤٩ - قال عدد من المتحدثين إن تدابير الحد من دخول الزئبق في مجاري النفايات السائلة العمومية ينبغي أن تتضمن طرقاً منفصلة لجمع نفايات الزئبق ومرافق أساسية مناسبة للتخلص منها. واسترعى متحدثون متعددون الانتباه إلى مسودة المبادئ التوجيهية التقنية الخاصة بإدارة نفايات الزئبق بالطرق السلمية بيئياً (المسودة الثالثة) التي تم إعدادها تحت إشراف اتفاقية بازل، واقترحوا التعامل مع نفايات الزئبق بما يتفق مع تلك الاتفاقية (مع التسليم في نفس الوقت بضرورة عدم تكرار الجهود). وأشار متحدث آخر إلى قلة الموارد المتاحة للمساعدة في تنفيذ هذه المبادئ التوجيهية. وقيل إن اتفاقية بازل هي السلطة الوحيدة للتعامل مع النفايات الخطرة، وبالتالي ينبغي تقويتها. ووجه أحد المتحدثين الإلتباه إلى مبادرات الشراكة الجارية في إطار اتفاقية بازل، وخصوصاً إلى الشراكة الجديدة بشأن النفايات الإلكترونية باعتبارها مثلاً لنجاح الجمع بين النهج الطوعي والنهج الملزم قانوناً. وقال العديد من المتحدثين إن التخلص من المنتجات المحتوية على الزئبق من مجاري النفايات السائلة هي الطريقة الأكثر استدامة والأقل تكلفة فيما يتعلق بالحد من الانبعاثات الناتجة عن الترميد، وأنه حيثما يتعذر ذلك ينبغي اتباع أفضل التقنيات وأفضل الممارسات البيئية المتاحة الممكنة في عملية الترميد. وقال اثنان من المتحدثين إن نفايات الزئبق لا ينبغي التخلص منها في مواقع دفن النفايات ما لم تكن إدارتها تتم بطريقة سلمية بيئياً وخاضعة لضوابط مشددة.

٥٠ - أشار عدد من المتحدثين إلى أن البلدان النامية لا توجد بها مواقع لطمر النفايات وأن النفايات كثيراً ما يتم التخلص منها في مواقع مكشوفة، تكون أحياناً قريبة من المناطق المأهولة والمناطق الحساسة. وكثيراً ما لا يكون السكان المعرضين غير مدركين لأخطار إلقاء المنتجات المحتوية على الزئبق، وإحراقها في العراء، مما يجعل عملية زيادة الوعي من الأمور الأساسية. وأشار أحد المتحدثين إلى أن المنتجات التي يتم تصديرها إلى البلدان النامية تحتوي أحياناً على مستويات عالية من الزئبق، وأضاف أن من الضروري تعزيز القدرات المؤسسية اللازمة لتحديد النفايات المحتوية على الزئبق، ووضع المعايير اللازمة لذلك مثل حدود هذه المستويات وإقامة البنية الأساسية القانونية. ومن الضروري أيضاً الحد من تصدير المعدات التي يقارب انتهاء عمر استخدامها إلى البلدان النامية، لأن مثل هذه المعدات تصبح في حكم النفايات بعد استخدامها لفترة قصيرة جداً.

٥١ - أشار بعض المتحدثين إلى الاهتمامات الخاصة بالنسبة للدول النامية الجزرية الصغيرة، بما في ذلك ما يتصل منها بتراكم النفايات وعدم توافر مواقع كافية للتخلص منها. وقال أحدهم إنه مع الاستغناء تدريجياً عن الزئبق، ربما تحدث زيادة في التجارة غير القانونية، مما سيمثل تحدياً بالنسبة للبلدان التي تُعد أطرها القانونية والمؤسسية محدودة. وقال آخر إن تبني التكنولوجيات غير القائمة على استخدام

الزئبق والاستغناء تدريجياً عن الزئبق من شأنه أن يؤدي إلى حدوث زيادات في نفايات الزئبق، وخصوصاً في صناعة إنتاج الكلور والقلويات. وألقى بعض المتحدثين الضوء على أهمية إدارة المنتجات وتدابير المواجهة التي تتطلب من البائعين "استرداد" المنتجات المحتوية على الزئبق. ومع ذلك، أشار آخر إلى الصعوبات المرتبطة بوضع خطط "استرداد" فعالة في السوق العالمية.

٥٢ - أشارت إحدى المتحدثات إلى تحويل النفايات المحتوية على الزئبق من التخلص إلى الاستخلاص وإعادة التدوير، وأضافت أن ذلك من شأنه الحيلولة دون تجدد مصادر التعدين الأولي في حالة استنفاد إمدادات الزئبق. وقال عدد من المتحدثين إن الإدارة السليمة لنفايات الزئبق، التي وصفوها بأنها تعد أساسية للحد من الزئبق في البيئة، تتطلب زيادة القدرات التقنية. وقال متحدث آخر إن المعلومات الخاصة بالمنتجات المحتوية على زئبق، ومصادر هذه المنتجات ودورة حياتها والبدائل الممكنة لها تعد ضرورية لضمان الإدارة السليمة لنفايات الزئبق، ونفس القول ينطبق على المعلومات الخاصة بإمكانيات إعادة تدوير الزئبق وإعادة استخدامه.

٥٣ - أعرب عدد من المتحدثين عن تأييدهم لإقامة شراكات لإدارة النفايات الوطنية المحتوية على زئبق، ولكنهم قالوا إن صكاً جديداً ملزماً قانوناً سيكون ضرورياً أيضاً لمواجهة هذه القضية على المستوى العالمي. وقيل إن اتفاقية استكهولم، التي تحدد شروط التخلص من النفايات، يمكن استخدامها كنموذج لوضع مثل هذا الصك. وأشار آخرون إلى الشراكات القائمة الناجحة، معربين عن تفضيلهم لإطار طوعي. بيد أن أحد المتكلمين أكد على أهمية وجود إطار موحد وخط زمني للشراكات.

٥٤ - قدمت ممثلة اتفاقية بازل تقريراً عن العمل الذي يجري بشأن المبادئ التوجيهية التقنية الخاصة بنفايات الزئبق التي يجري تطويرها بالتوافق مع شعبة المواد الكيميائية لدى برنامج الأمم المتحدة للبيئة. وقالت إن أمانة اتفاقية بازل مكلفة بالمضي في وضع هذه المبادئ التوجيهية، ولذلك فإنها تطلب التعليق عليها. ولاحظت أن قدراً كبيراً من الأعمال قد تم فيما يتعلق بالنفايات الكهربائية والإلكترونية، وأحاطت الفريق العامل علماً ببرنامج تجربي عن النفايات الطبية المحتوية على زئبق جاري الشروع في تنفيذه في إقليم أمريكا اللاتينية والكاريبي بدعم من النرويج والولايات المتحدة الأمريكية، وأضافت أن تقديم دعم إضافي سيكون محل ترحيب.

٥٥ - اقترح عدد من المتحدثين إدخال إضافات على قائمة تدابير المواجهة المبينة في الجدول ٤-٢ من الدراسة الخاصة بالخيارات المتاحة لمراقبة الزئبق (الوثيقة UNEP(DTIE)/Hg/WG.1/2). ويرد الجدول بعد تعديله على هذا النحو في المرفق الأول للتقرير الحالي. وأشار الفريق العامل إلى أن الجداول الواردة في المرفق الأول تعتبر قائمة تدابير غير متفق عليها.

٣ - الحد من الطلب العالمي على الزئبق المتصل باستخدامه في المنتجات والعمليات الإنتاجية

٥٦ - كان هناك اتفاق عام على أن الحد من الطلب العالمي على الزئبق المتصل باستخدامه في المنتجات والعمليات الإنتاجية يعد من الأمور الأساسية للحد من الأضرار الناجمة عن اطلاقات الزئبق، وألقى الكثير من المتحدثين الضوء على تعدين الذهب بواسطة الحرفيين وعلى النطاق الصغير والمنتجات المتزلية ومنتجات الرعاية الصحية باعتبارها من المجالات التي تتطلب تركيزاً خاصاً. كما كان هناك

اتفاق واسع بنفس القدر على زيادة وعي المستهلكين والمهنيين بأن إعادة استخدام المنتجات المحتوية على زئبق تعد أساسية ضمن الجهود التي تستهدف الحد من الطلب. وقال العديد من الممثلين إن جمع معلومات شاملة عن حالة استخدام الزئبق واستهلاكه في كل بلد من شأنه أن يساعد كثيراً في جهود التوعية. واقترح أحد المتحدثين أنه ينبغي إشراك الغرف التجارية، ونقابات العمال والأحزاب السياسية في حملة عالمية لزيادة الوعي بالمنتجات المحتوية على زئبق.

٥٧ - أشار العديد من المتحدثين إلى وجود بدائل لكثير من المنتجات والعمليات التي يستخدم فيها الزئبق في الوقت الحاضر. وقال أحدهم إن مجلس وزراء دول الشمال قد أعد دراسة عن استبدال هذه المنتجات والعمليات، أوضحت وجود بدائل وأنه يجري باستمرار تطوير منتجات خالية من الزئبق. وأشار العديد من المتحدثين إلى أن التحديات المؤسسية أو التقنية يمكن أن تؤدي إلى إبطاء الأخذ بهذه البدائل وأكدوا أن بناء القدرات، ونقل التكنولوجيا، والدعم المالي ستكون لازمة للتغلب على العقبات الاقتصادية والاجتماعية القائمة في البلدان النامية. وقال ممثل إحدى المنظمات الإقليمية للتكامل الاقتصادي والدول الأعضاء فيها إنه على الرغم من أن بحثاً مكثفاً يتم إجراؤها في الوقت الحاضر لتحديد البدائل في المجالات التي لا توجد فيها بدائل، هناك حاجة في بعض الحالات إلى إيجاد حوافز إضافية لهذه البحوث.

٥٨ - اختلفت الآراء إلى حد كبير حول ما إذا كانت جهود التشجيع على التحول إلى البدائل الخالية من الزئبق ينبغي أن تستند إلى تدابير طوعية أو تدابير ملزمة قانوناً. وقال العديد من المتحدثين، من بينهم ممثل إحدى المنظمات الإقليمية للتكامل الاقتصادي والدول الأعضاء فيها إنهم يحظر المنتجات المحتوية على زئبق أو تزويد منتج معين بالزئبق، بنحو في رغام الجهات الصناعية على إنتاج بدائل. وقالوا إنهم يرون أن نظاماً قانونياً عالمياً قوياً، ينص على الحد التدريجي من استخدام الزئبق، سيكون أفضل وسيلة فعالة للحد من الطلب. وأعرب البعض عن تأييدهم لإخضاع تجارة الزئبق لضوابط تجارية بموجب اتفاقية روتردام.

٥٩ - أشار أحد الممثلين إلى فعالية زيادة الوعي، وقوائم الجرد، والممارسات الطوعية في الحد من استخدام الزئبق في القطاع الصحي في بلده، وأعرب عن تفضيله لنهج غير ملزم يقوم على تحديد الأهداف بما يتفق مع الأوضاع السائدة في البلدان ويسمح لها بالحد من استخدام الزئبق بأجمع الطرق الممكنة من حيث التكاليف. ورداً على ذلك، قال ممثل إحدى المنظمات غير الحكومية إن التدابير الطوعية ثبتت فعاليتها في القطاع الصحي نظراً لوجود قوانين ملزمة تعزز هذه التدابير، بينما قال آخر إن ذلك حدث لأن المهنيين في مجال الرعاية الصحية يستجيبون بشكل خاص للمعلومات الخاصة بالمنافع المترتبة على الاستغناء عن المنتجات المحتوية على زئبق بالتدريج. وبالإضافة إلى الدعوة إلى تدابير ملزمة قانوناً للحد من الطلب في هذا القطاع، أكد المتحدث الأخير على أن من اللازم وضع تدابير أخرى لدعم التحول إلى البدائل في البلدان النامية هما: إنشاء آليات لاعتماد المعدات الطبية في البلدان النامية لطمأنة المشغلين في القطاع الطبي إلى أن البدائل المتاحة يمكن الاعتماد عليها، والمساعدة في التوسع في إنتاج البدائل الخالية من الزئبق، وخصوصاً في الهند والصين، لتلبية الطلب المتزايد على هذه البدائل.

٦٠ - اقترح عدد من المتحدثين إضافة تدابير مواجهة إضافية إلى الصيغة المعدلة من الجدول ٤-٣ بالجزء ٤ من الدراسة الخاصة بالخيارات المتاحة للمراقبة العالمية للزئبق. ويرد الجدول بعد تعديله على هذا النحو في المرفق الأول للتقرير الحالي. وأشار الفريق العامل إلى أن الجداول الواردة في المرفق الأول ستظل تعتبر قائمة تدابير غير متفق عليها.

٤ - الحد من المعروض من الزئبق عالمياً، بما في ذلك النظر في إيقاف التعدين الأولي للزئبق، مع مراعاة ترتيب أهمية المصادر

٦١ - كان هناك تأييد واسع جداً للتخلص من الإنتاج الأولي للزئبق. وقال ممثل إحدى المنظمات الإقليمية للتكامل الاقتصادي والدول الأعضاء فيها وممثل آخر إن هذه الممارسة قد أوقفت مجالات الاختصاص الخاصة بهما؛ وأشار متحدثون آخرون إلى أن الاعتماد محدود جداً على الإنتاج الأولي. بيد أن أحد المتحدثين تساءل عما إذا كان من الممكن تلبية الطلب الحالي على الزئبق بدون اللجوء إلى الإنتاج الأولي. وقال ممثل الأمانة إن البيانات الموجودة ليست كافية للرد على ذلك الاستفسار واقترح إجراء دراسات بشأن هذه المسألة قبل الاجتماع الثاني للفريق العامل.

٦٢ - وقد اختلف الآراء كثيراً فيما يتعلق بالحد من إمدادات الزئبق من المصادر غير الأولية. فقد قال بعض المتحدثين، من بينهم ممثل إحدى المنظمات الإقليمية للتكامل الاقتصادي والدول الأعضاء فيها، إن الزئبق من مرافق إنتاج الكلور والقلويات التي سُحبت تراخيصها ومن المخزونات ينبغي أن تُسحب من الأسواق بعد فترة انتقالية، وأنه ينبغي ممارسة الرقابة على ذلك في شكل إنشاء سجلات أو قوائم حصر للمساعدة في تحقيق هذا الهدف. بيد أن العديد من المتحدثين تساءلوا عن الحكمة من الحد من الإمدادات، قائلين إن الإمدادات ترتبط ارتباطاً قوياً بالطلب، وأن العديد من المنتجات والعمليات تمثل استخدامات مشروعة للزئبق. واقترحوا إعطاء الأولوية لإدارة الطلب على الزئبق وإعادة تدوير الزئبق المستخدم حالياً للحد من الاعتماد على مصادر العرض الأخرى.

٦٣ - أكد ممثلون آخرون أن جهود تقييد المعروض من شأنها أن تؤدي إلى رفع أسعار الزئبق وبالتالي عدم التشجيع على استخدامه في مجالات مثل التنقيب عن الذهب بواسطة الحرفيين وإيجاد حوافز على تبني البدائل مع ترك الزئبق متاحاً للاستخدامات المناسبة مثل وسائل الإضاءة التي تساعد على توفير الطاقة. وفي هذا السياق، ذكر ممثل إحدى المنظمات غير الحكومية أن التوسع في إعادة تدوير الزئبق ينبغي أن يستهدف هذه الاستخدامات وليس تلبية الطلب في الأسواق (كما جاء في دراسة الخيارات الخاصة للمراقبة العالمية للزئبق) لأن الأخيرة تشمل استخدامات يريد الفريق العامل الحد منها. وقال ممثل آخر لمنظمة غير حكومية إن وفرة النفايات التي يمكن استخلاص الزئبق منها في مواقع التنقيب على الذهب بواسطة الحرفيين من أجل إعادة استخدامه تعني أن الضوابط على المعروض لن تكون فعالة في الحد من استخدام الزئبق في عمليات تعدين الذهب بواسطة الحرفيين وعلى النطاق الصغير. وقال المتحدث آخر إنه سيكون من المفيد الحصول على مزيد من المعلومات عن مرونة الطلب على الزئبق قياساً على الأسعار قبل الاجتماع المقبل للفريق العامل.

٦٤ - كان هناك بعض الاختلاف بشأن مسألة التجارة الدولية في الزئبق. ففي حين أعرب بعض المتحدثين عن تأييدهم للضوابط الملزمة قانوناً على حركة الزئبق، أعرب آخرون عن قلقهم من أن بعض مثل هذه القواعد يمكن أن تمنع البلدان التي تنتج الزئبق كمنتج ثانوي من تصديره إلى بلدان أخرى يمكن فيها تخزينه بطرق سليمة وتمنع الحصول عليه للاستخدامات المناسبة. وفي هذا الصدد، قال أحد المتحدثين إن استخدام الزئبق في لمبات الفلوروسنت يساعد على توفير الطاقة بما يصاحب ذلك في كثير من الأحيان من الحد من انبعاثات الزئبق من محطات الطاقة التي تستخدم الفحم. وأكد متحدثان على أن فرض ضوابط على حركة الزئبق يمكن أن يتناقض مع قواعد التجارة العالمية المطبقة حالياً، ولذلك فمن المهم وجود تنسيق وتزامن مع هذه القواعد. واقترح آخر أن يُطلب من منتجي الزئبق إعادة تجهيز بقايا ومخلفات الزئبق الذي يقومون بتوريده؛ وأكد آخر على ضرورة النظر في التجارة غير القانونية للزئبق.

٦٥ - وبعد هذه المناقشة، اتفق الفريق العامل على أن تلتقي الأطراف التي يهملها الأمر في اجتماع غير رسمي لمحاولة مناقشة التنقيحات أو الإضافات الممكنة للجدول ٤ - ٤ في دراسة الخيارات للرقابة العالمية على الزئبق (UNEP(DTIE)/Hg/WG.1/2). وأفادت ممثلة للفريق بعد ذلك أنه لم يتم التوصل إلى اتفاق في الآراء حول مزايا تدابير التجارة، تظل هذه التدابير في الجدول لا يعدو عن كونه قائمة إرشادية بالتدابير الممكنة. وطالب، مع ذلك، بضرورة أن يعكس هذا التقرير حقيقة أنه لا تزال هناك آراء متباينة بشأن تدابير الاستجابة المتعددة الواردة في الجدول.

٥ - حلول سليمة بيئياً لتخزين الزئبق

٦٦ - وفي مناقشتهم بشأن التخزين طويل الأجل أو النهائي للزئبق، حدد أعضاء الفريق العامل روابط قوية بين قضايا إدارة النفايات وتخزينها، مع التركيز على تفضيل نهج دورة الحياة على نهج الاستجابة في المراحل النهائية. وقال العديد من الممثلين إن كثيراً من الدول، كما هو الحال بالنسبة لنقل وإدارة الزئبق والنفايات الخطرة الأخرى، تفتقر إلى الموارد الضرورية لتوفير التخزين المأمون والفعال والطويل الأجل للزئبق. وعرض آخرون خبرات حكوماتهم في توفير المساعدة التقنية واقتسام معارفهم العملية فيما يتعلق بتخزين الزئبق لأجل طويل. وأشار العديد من المتكلمين إلى أن الدول الجزرية الصغيرة تواجه نقصاً في الموارد ليس هذا فحسب بل وتعاني من صعوبات جغرافية وطبيعية تتمثل في عدم وجود بيئات عميقة في جوف الأرض مأمونة ومنيعة من التسرب لتخزين الزئبق. وفي ذلك الصدد، أوضح أحد المتحدثين أن بعض الدول الجزرية الصغيرة النامية تميل أكثر من غيرها نحو البحث عن تدابير مواجهة أخرى، بما في ذلك مخططات إرجاع الزئبق.

٦٧ - ولدى النظر في الهدف الاستراتيجي ١ في إطار هذا المجال الأساسي (تخفيض الاطلاقات من الزئبق المخزن ومن نفايات الزئبق)، ألمح كثير من الممثلين إلى إمكانية اتباع نموذج تمديد نطاق مسؤولية المنتج أو نموذج إدارة المنتج، أورد أحدهم مثلاً لإعادة تصدير ثنائي الفينيل المتعدد الكلور من جزر المحيط الهادي إلى استراليا. وأشار كثيرون أيضاً إلى عدم توفر المعلومات عن أسواق الزئبق في بلدانهم باعتبارها ضمن معوقات اتخاذ الإجراءات. واقترح عدد من المتكلمين تدابير استجابة إضافية لكي تدرج في صيغة منقحة من الجدول ٤ - ٥ في الجزء ٤ من الدراسة المتعلقة بخيارات الرقابة العالمية على الزئبق.

٦٨ - وفيما يتعلق بالهدف الاستراتيجي ٢ (إدارة المخزونات الموجودة من الزئبق والنفايات المحتوية على الزئبق لمنع التلوث البيئي)، لاحظ الممثلون أن اتفاقية بازل واتفاقية استكهولم توفران معاً أساساً لاتخاذ الإجراءات الدولية. واقترح بعض المتكلمين أن تدار المخزونات بطريقة مماثلة لإدارة نفايات الزئبق عن طريق التخلص النهائي. وحذر آخرون من خلق حافز لتعدين الزئبق الأولي بإزالة أسواق الزئبق الحالية من السوق العالمية.

٦٩ - وساد اتفاق عام حول عدد من القضايا المتصلة بكلا الهدفين، بما في ذلك استصواب إقامة الشراكات والأشكال الأخرى من التعاون الدولي، والحاجة إلى تشجيع أفضل التقنيات المتاحة وأفضل الممارسات البيئية في التخزين طويل الأجل للزئبق والحاجة إلى إجراء المزيد من البحوث حول تخزين الزئبق وتقنيات احتجازه. وأشار آخرون إلى ضرورة أن تلتزم نظم تخزين الزئبق طويل الأجل بصورة فعالة بنهج دورة الحياة وإدماجها في جمع الزئبق ونقله وإعادة تصديره من أجل منع إعادة إدخاله في المحيط الحيوي.

٧٠ - وترد في المرفق [] لهذا التقرير، صيغة منقحة لقائمة تدابير الاستجابة الواردة في الجدول ٤ - ٥ من دراسة الخيارات المتعلقة بالرقابة العالمية على الزئبق (UNEP (DTIE)/Hg/WG.1/2). وأشار الفريق العامل إلى أن الجداول الواردة في المرفق الأول تظل تعتبر قائمة تدابير غير متفق عليها.

٦ - إصلاح المواقع الملوثة القائمة التي تؤثر على الصحة العامة والصحة البيئية، مع مراعاة نتائج التحليل المشار إليه في الفقرة ٢٤ (د) من المقرر ٣/٢٤ رابعاً

٧١ - ولدى مناقشة الهدف الاستراتيجي ١ (منع انتشار التلوث بالزئبق)، قال العديد من المتكلمين إنه من الضروري للغاية لإجراء تقييمات بيئية وصحية عاجلة لمعرفة درجة التلوث بالزئبق. وقال الكثيرون إن مثل هذا النشاط سيسهل إجراؤه باتباع نهج طوعي. وألح بعضهم إلى الحاجة إلى المزيد من التوجيه بشأن كيفية تحديد الموقع الملوث وتوجيه بشأن ترتيب أهمية هذه المواقع. وساد اعتراف عام بأن العديد من تدابير الاستجابة المتعلقة بكلا الهدفين الاستراتيجيين في مجال الأولوية تعتبر طموحة وتتطلب إجراءات متواصلة وطويلة الأجل.

٧٢ - وفيما يتعلق بالهدف الاستراتيجي ٢ (مراقبة المواقع الملوثة وإصلاحها)، قال العديد من المتكلمين إنه من المهم وضع مبادئ توجيهية لتطبيق أفضل التقنيات المتاحة وأفضل الممارسات البيئية على إدارة المواقع الملوثة. وقال بعضهم إن الرصد والإنفاذ الدائمين أساسيان لمنع تسرب المواد الملوثة، فيما أوصى عدد منهم باستخدام المؤشرات المتعلقة بمعايير الصحة البيئية والاجتماعية والبشرية. وقال متكلم من منظمة غير حكومية إن حق الجمهور في المعرفة شرط أساسي لفعالية فحص المواقع الملوثة. وأشار أحد المتكلمين إلى أن سن التشريعات الوطنية بشأن تلوث الأرض يمكن أن يثير قضايا قانونية معقدة فيما يتعلق بالمسؤولية عن التلوث الموجود من قبل.

٧٣ - وقال متكلم آخر إن الأراضي الملوثة يجري إصلاحها بشكل متزايد لأغراض التنمية نظراً لتزايد شح موارد الأرض وبالتالي لا بد من وجود معايير لتخطيط هذه الأراضي وإدارتها. وقال عدد من المتكلمين إن البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقال تحتاج إلى المساعدة من أجل

الحصول على التكنولوجيات الفعالة من حيث التكلفة ومن أجل بناء القدرات لإصلاح الأراضي الملوثة.

٧٤ - وقالت إحدى المتكلمين إن قائمة تدابير الاستجابة المتاحة في الجدول ٤-٦ من دراسة الخيارات المتعلقة بالرقابة العالمية على الزئبق تبين أن إصلاح المواقع الملوثة يختص في المقام الأول بمواقع معينة وهو بالتالي مسألة وطنية؛ واقترحت أن تتخذ الإجراءات العالمية، متى ما كانت ضرورية، عن طريق شبكة غير رسمية من الخبراء التقنيين. وقال متكلمون آخرون إن هذه القضية قد تكون قضية ذات أهمية عالمية، حيثما، على سبيل المثال تعرضت أراضي رطبة ذات أهمية عالمية للتلوث، أو تأثرت مياه أو موارد بحرية عبر الحدود. وأشار ممثل إحدى الدول الجزرية الصغيرة النامية إلى أن الملوثات يمكن أن تقذف إلى البحر بفعل الأمواج القوية فوق العادية.

٧٥ - تساءل أحد المتكلمين عن حالة تقرير عن المواقع الملوثة، ضمن مسائل أخرى، كان قد طلب من الأمانة إعداده في المقرر ٣/٢٤. وأورد ممثل الأمانة، عملاً بذلك المقرر، التمسست من الحكومات وأصحاب المصلحة الآخرين، المعلومات المطلوبة لإعداد ذلك التقرير. وحتى الآن لم يتم سوى عدد صغير بتقديم تلك المعلومات، ولذا فإن الأمانة تنتظر المزيد من الاستجابات.

٧٦ - واقترح عدد من المتكلمين إضافات لقائمة تدابير الاستجابة الواردة في الجدول ٤-٦ من دراسة الخيارات المتعلقة بالرقابة العالمية على الزئبق (UNEP (DTIE)/Hg/WG.1/2). ويرد الجدول بصيغته المنقحة في المرفق [] من هذا التقرير. وأشار الفريق العامل إلى أن الجداول الواردة في المرفق الأول تظل تعتبر قائمة تدابير غير متفق عليها.

٧ - زيادة المعرفة في مجالات مثل قائمات الجرد، والتعرض البشري والبيئي، والرصد البيئي والآثار الاجتماعية والاقتصادية

٧٧ - ساد اتفاق عام على أن هناك حاجة ملحة إلى توفير المعلومات عن الزئبق وآثاره عبر العالم من أجل المساعدة على إذكاء الوعي وتيسير اختيار تدابير الاستجابة وتنفيذها. وشدد أحد المتكلمين على ضرورة توفير المعلومات عن المنتجات المحتوية على الزئبق وعن فرص إيجاد بدائل لها. وأبرز عدة مشاركين ما يعترى قوائم الجرد وعمليات الرصد لديهم من نقائص. وأشار أحد المتكلمين إلى أن ندرة المعلومات عن الرصد وقوائم الجرد ستجعل من الصعب على المدير التنفيذي لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة أن يستجيب لما طلبه إليه مجلس الإدارة في الفقرة ٢٥ من المقرر ٣/٢٤ من تيسير العمل لتحسين الفهم العالمي لمصادر الانبعاثات العالمية. وقد ضمّ متكلمون آخرون أصواتهم إلى صوت هذا المتكلم في الدعوة إلى بذل جهود حثيثة لتحسين قوائم الجرد والنماذج ولرصد الانبعاثات والآثار المترتبة عنها في البشر والأحياء البرية وفي البيئة. بيد أن أحد الممثلين لفت الانتباه إلى ضرورة تحديد الأولويات وتنفيذ التدابير خطوة خطوة لأن الموارد المتاحة محدودة.

٧٨ - وأشار عدة ممثلين، ومنهم ممثل لإحدى المنظمات الإقليمية للتكامل الاقتصادي والدول الأعضاء فيها، إلى أن أفضل طريقة لاستحداث نظم رصد عبر العالم هي أعمال إطار قانوني شامل؛ وأشار أحدهم إلى أن خطة الرصد العالمية التابعة لاتفاقية استكهولم يمكن أن تشكل نموذجاً مفيداً. وقال

ممثل معهد الأمم المتحدة للتدريب والبحث (اليونيتار) إنَّ أفضل الطرائق لتشجيع بلد ما على استحداث نظم رصد وقوائم جرد هي، حسب تجربته، توفير الإرشاد والمواد التدريبية والدعم المالي وتعميم مراعاة إدارة المواد الكيميائية في سائر العمليات الإنمائية في البلد. ووجه عدّة متكلّمين الانتباه بصورة خاصة إلى حدود سجلات إطلاق الملوثات ونقلها بصفتها وسيلة لتحسين الفهم لدى الجمهور ومقرّري السياسات. وعرض ممثل معهد الأمم المتحدة للتدريب والبحث معلومات عن مشروع تجريبي تدعمه الولايات المتحدة ويضم حالياً ثلاثة بلدان، يهدف إلى وضع قوائم جرد وصنع قرارات لإدارة مخاطر الزئبق.

٧٩ - وأكّد عدّة ممثلين على أنّ البلدان النامية تواجه تحديات صعبة بصورة خاصة وهي تحتاج إلى مساعدة مالية وتقنية لتمكّن من استحداث نظم رصد وقوائم جرد فعالة. وأشار عدّة متكلّمين إلى أنّ الدول النامية الجزرية الصغيرة، التي كثيراً ما يعتمد سكّانها بقوة على الأسماك في غذائهم وموارد رزقهم، عُرضة بشكل خاص للتلوث بالزئبق. وأشار أيضاً إلى أنّ استحداث نظم الرصد يشكل تحدياً بعينه بالنسبة لهذه الدول التي تضم في أقاليمها جزراً عديدة موزّعة على مساحات شاسعة.

٨٠ - واقترح عدد من المتكلّمين إدراج إضافات على قائمة تدابير الاستجابة، التي ترد في الجدول ٤-٧ من الدراسة بشأن خيارات الرقابة العالمية على الزئبق (UNEP(DTIE)/Hg/WG.1/2). ويرد الجدول بصيغته المعدلة في المرفق الأول لهذا التقرير. وأشار الفريق العامل إلى أنّ الجداول الواردة في المرفق الأول تظل قائمة تدابير غير متفق عليها.

دال - أنشطة التحضير لعقد الاجتماع الثاني للفريق العامل مفتوح العضوية

٨١ - اتّفق الفريق العامل على أنّ العمل فيما بين الدورات مهمّ وضروري لتوثيق الأفكار التي نوقشت في هذا الاجتماع ولجمع المعلومات اللازمة من أجل المضي قدماً خلال الاجتماع الثاني للفريق العامل المزمع عقده في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٨. وأشار الفريق إلى أنّ النتيجة الرئيسية للاجتماع الثاني للفريق العامل ستكون، وفق ما نصّ عليه المقرر ٣/٢٤، على شكل تقرير نهائي يجسّد جميع الآراء المعرب عنها ويعرض الخيارات والتوصيات التي تم الإجماع عليها لكي ينظر فيها مجلس إدارة برنامج الأمم المتحدة للبيئة في دورته الخامسة والعشرين، فاتّفق على أن يلتزم فيما يقوم به من عمل فيما بين الدورات بالولاية المنصوص عليها في ذلك المقرر. واتّفق أيضاً على أن تزوّد الأمانة الاجتماع الحالي بتقييم لحدوى نطاق العمل فيما بين الدورات وكذلك بتقديرات للمواد المالية وغيرها من الموارد اللازمة للقيام بهذا العمل، مع مراعاة الجدول الزمني لتوزيع الوثائق قبل الاجتماع الثاني للفريق العامل. وجرى التسليم بأنّ الأمانة ليس بوسعها العمل فيما بين الدورات من دون تعهدات ملموسة بتوفير الموارد.

٨٢ - وجرى تقديم مقترحات للعمل فيما بين الدورات من قبل مجموعة البلدان الأفريقية والولايات المتحدة الأمريكية وأستراليا ونيوزيلندا والاتحاد الأوروبي. وفضلاً عن ذلك، قدم ممثل الولايات المتحدة الأمريكية مقترحاً يوضح فيه كيفية وضع إطار طوعي تقوم الأمانة بتفصيله، قائلاً إنه قد يكون في شكل التزام سياسي قائم بذاته أو مقترناً ببرنامج عمل، وأن هذه الجهود يمكن أن تتم عبر آليات قائمة مثل النهج الاستراتيجي للمواد الكيميائية أو عبر عملية جديدة يقودها برنامج الأمم المتحدة للبيئة.

وبتوصية من الرئيس، تم تصنيف المسائل المثارة في المقترحات الأربعة ضمن المواضيع السبعة التالية لتشكّل بذلك أساساً لمناقشة الفريق العامل: تحليل المصادر والعرض والطلب والمرونة في مجال الزئبق؛ زيادة تحليل خيارات التنفيذ؛ إعادة تجميع تدابير الاستجابة؛ تحليل تكاليف تدابير الاستجابة ومنافعها؛ المساعدة التقنية والآليات المالية؛ الإرشاد على أفضل التقنيات المتاحة وأفضل الممارسات البيئية؛ والتدابير المؤقتة الأخرى. وبعد مناقشة مستفيضة، أنشئ فريق اتصال برئاسة السيدة إيرينا زاتنسكايا لإعداد مقترح موحد للعمل فيما بين الدورات، وذلك بمراعاة عناصر المقترحات الأربعة والمسائل المثارة خلال المناقشة.

٨٣ - قدمت السيدة زاتنسكايا فيما بعد تقريراً إلى الفريق العامل أوردت فيه أن فريق الاتصال، وبعد مفاوضات مطولة، اتفق على مقترح موحد لبرنامج عمل تقوم به الأمانة فترة ما بين الدورات وجرى تعميم المقترح في شكل ورقة غرفة اجتماع. ويرد في المرفق الثاني لهذا التقرير برنامج عمل ما بين الدورات بصيغته التي اعتمدها الفريق العامل.

٨٤ - وفي معرض مداولات الفريق العامل التي جرت قبل أن يعتمد برنامج العمل، قال ممثل الأمانة إن مجموع تقديرات تكلفة تنفيذ الأعمال المخططة بين الدورات يبلغ ٥١٠ ٠٠٠ دولار، يشمل التكاليف المباشرة وتكاليف الموظفين و١٣ في المائة رسوم عامة تدفع لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة.

٨٥ - أشار ممثلون كثيرون إلى أن الأرقام التي قدمتها الأمانة هي بالضرورة غير دقيقة إلى حد ما مضيئاً أن تكاليف الأنشطة الفردية قد تختلف نوعاً ما من التكاليف المقدرة لها. وقال عدد من المتكلمين إن تقديرات الأمانة لتكاليف الأنشطة تحت البنود (ج) (تحليل خيارات التنفيذ)، و(و) (تقييم العرض والطلب) و(ز) (إعداد ورقة عن البدائل) من برنامج عمل ما بين الدورات، توحى بأن تلك البنود أعطيت الأولوية العليا، وهذا في نظرهم لها يتوافق مع الأولويات التي وصفها فريق الاتصال. وقال العديد منهم إن على الأمانة أن تكفل تخصيص موارد كافية لتحليل التكلفة والمنفعة كما هو مطلوب بموجب الفرع (هـ). واتفق الفريق العامل على أن تكون الأمانة مسؤولة عن تخصيص المبلغ الذي سيصرف على أعمال ما بين الدورات بطريقة تلي طلبات فريق الاتصال.

٨٦ - اتفق الفريق العامل أيضاً على إعداد ورقة معلومات مستكملة عن المنتجات والعمليات الرئيسية المحتوية على الزئبق التي تتوفر لها بدائل فعالة (وفقاً للفرع (ز) من برنامج عمل ما بين الدورات)، يتعين على الأمانة كذلك أن تحاول أن تجمع وتوفر للفريق العامل في اجتماعه الثاني المعلومات المتعلقة بالمنتجات والعمليات المحتوية على الزئبق التي لا تتوفر لها بدائل فعالة.

خامساً - تقرير عن الأنشطة المقامة في إطار برنامج الزئبق التابع لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة

٨٧ - أبلغ ممثل الأمانة عن الأنشطة المنفّذة في إطار برنامج الزئبق التابع لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة. واستهل تقريره بالحديث عن حالة التقرير بشأن الانبعاثات في الغلاف الجوي والتلوث في المواقع، الذي طُلب إلى الأمانة، بحسب ما جاء في الوثيقة UNEP(DTIE)/Hg/WG.1/3، أن تعدّه بمقتضى المقرر ٣/٢٤. وأفاد ممثل الأمانة بأن مشروع التقرير، الذي يجري إعداده بمساعدة شراكة المصير والنقل وبرنامج رصد وتقييم المنطقة القطبية الشمالية، سيُعَمَّم في ١ حزيران/يونيه ٢٠٠٨ وستُدعى الأطراف إلى التعليق عليه في موعد أقصاه ١٦ تموز/يوليه ٢٠٠٨. وسيكون المشروع قبل الأخير جاهزاً لكي

ينظر فيه الفريق العامل مفتوح العضوية في اجتماعه الثاني المقرر عقده في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٨. ولاحظ المتكلم أن أربعة بلدان فقط استجابت لطلب تقديم معلومات عن المواقع الملوثة؛ ومن ثم فإن الحكومات وغيرها من الأطراف مدعوة إلى المساعدة على إعداد التقرير وذلك بتزويد الأمانة في موعد أقصاه ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨ بتعليقات إضافية على الانبعاثات والمواقع الملوثة.

٨٨ - ثم أبلغ ممثل الأمانة عن نشاطين جاريتين تناولتهما بالوصف الوثيقة UNEP(DTIE)/Hg/WG.1/4 وهما: مواصلة التعاون مع أمانة اتفاقية بازل لوضع مبادئ توجيهية تقنية بشأن الإدارة السليمة بيئياً للنفايات التي تحتوي على الزئبق؛ وتعزيز الأنشطة الوصلة وإطلاع الفئات السكانية المهتدة على المخاطر، بما في ذلك الفئات السكانية الحساسة. وأفاد بأن مشروع المبادئ التوجيهية بشأن الإدارة السليمة بيئياً متاح على الموقع الشبكي لاتفاقية بازل. وفيما يتعلق بالنشاط الثاني، جرى، بالتشاور مع منظمة الصحة العالمية ومنظمة الأغذية والزراعة التابعة للأمم المتحدة، إعداد وثيقة توجيهية بشأن تحديد الفئات السكانية المهتدة بمخاطر التعرض للزئبق (الوثيقة UNEP(DTIE)/Hg/WG.1/INF/4) وكذلك إعداد مشروع رزمة من المواد التي تتوخى هجاً معياراً في إذكاء الوعي (UNEP(DTIE)/Hg/WG.1/INF/5). وصدرت دعوة لإبداء تعليقات عليها في موعد أقصاه ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧.

٨٩ - وتطرق المتكلم إلى التقدم المحرز في وضع قوائم الجرد، فقال إنَّ اليونيب وضع مجموعة أدوات لمساعدة البلدان على وضع هذه القوائم كخطوة أولى لتحديد خططها للتعامل مع الزئبق. وتم في خمسة بلدان تنفيذ مشاريع تجريبية لاختبار مجموعة الأدوات على الميدان واتيحت هذه المجموعة للبلدان الأخرى التي ترغب في اختبارها. وأفاد المتكلم بأنَّ اليونيب يعتبر وضع قوائم الجرد على المستوى الوطني بمثابة مساهمة هامة في معالجة مسألة الزئبق. وفي ردّه على أحد الأسئلة، أفاد بأنَّ المعلومات المستخلصة من قوائم الجرد الوطنية ستكون، حال إتمامها، متاحة على الموقع الشبكي لفريق المواد الكيميائية ببرنامج الأمم المتحدة للبيئة.

٩٠ - ثم أبلغ ممثل الأمانة عن شراكة الزئبق العالمية فأشار إلى أن مجلس الإدارة دعا في المقرر ٣/٢٤ رابعاً برنامج الأمم المتحدة للبيئة إلى أن يعمل بالتشاور مع الحكومات وغيرها من أصحاب المصلحة، إلى تعزيز شراكات برنامج الزئبق بجملة من الأمور منها استحداث إطار شامل. وكما جاء في الوثيقة (UNEP(DTIE)/Hg/WG.1/INF/8)، فإن العمل مستمر لوضع خطط أعمال ولتحديد الأهداف وإيجاد هيكل إدارة مكونات هذا الإطار. وأفاد المتكلم بأنَّه من المقرر عقد اجتماع في نيسان/أبريل ٢٠٠٨ في جنيف لمواصلة مناقشة المسألة. هذا، وقد أحرز تقدّم كبير من خلال اجتماعات الشراكات الخمس القائمة وذلك على الرغم من أن المشاركة في هذا الشراكات لم تكن كاملة على الوجه المتوقع أو المأمول. وفي الختام، شكر المتكلم الولايات المتحدة الأمريكية على ما تقدّمه من دعم كبير لبرنامج شراكة الزئبق العالمية.

٩١ - وفي المناقشة التي أعقبت ذلك، كان هناك قبول عام بالدور القيادي الذي اضطلع به برنامج الأمم المتحدة للبيئة في تطوير إطار للشراكة العالمية في الزئبق الذي دعا إليه المقرر ٣/٢٤ رابعاً. وفي معرض الردّ على أحد الأسئلة بشأن الشركاء الذين شاركوا في عملية المشاورات بشأن تعزيز شراكات برنامج الزئبق، قال ممثل الأمانة إنَّ برنامج الأمم المتحدة للبيئة تشاور بصورة غير رسمية مع الأطراف التي أبدت اهتماماً بالمشاركة الفعالة في العملية.

٩٢ - وقال المتكلم الذي طرح السؤال إن النهج الطوعية الفعالة مثل الشراكات ينبغي أن تتسم بالاتساق والشفافية والمساءلة والاستدامة، وذلك عبر جملة من الأمور منها إجراء المشاورات الواجبة مع الحكومات المضيفة لضمان توافق الأنشطة مع الاحتياجات والسياسات الوطنية. ويُعدّ برنامج البداية السريعة التابع للنهج الاستراتيجي للإدارة الدولية للمواد الكيميائية نموذجاً مناسباً. وقال متكلم آخر، وهو منسق إقليمي للنهج الاستراتيجي، إنه يؤيد المقترحات التي طرحها المتكلم السابق تأييداً كاملاً. وقال آخر إنه قد يكون من المفيد النظر في هذه العناصر في الاجتماع المقرر عقده في نيسان/أبريل ٢٠٠٨ لمناقشة الموضوع. واتفق متكلمون آخرون في الرأي بوجود حاجة لميكل أقوى يتسم بمزيد من الاستدامة بالنسبة لشراكة الزئبق العالمية. وقال متكلم آخر إنّه من الضروري التحلي بالمرونة في موامة الشراكات وأنشطتها مع الظروف المحدّدة.

٩٣ - وتناول عدّة متكلمين بالوصف أنشطة وهج الشراكات التي يشاركون فيها. وقال أحدهم إنّه من الضروري أن تضع الشراكات أهداف ملموسة وقابلة للقياس وغير ذلك من الأهداف في مجال خفض الإطلاقات من الزئبق. وأضاف قائلاً إنّه ينبغي ترشيد إدارة شراكة الزئبق العالمية من أجل التقليل إلى أدنى من أعباء العمل التي تقع على عاتق الأمانة. وقال عدّة متكلمين إنّ عملية الشراكة ينبغي أن تتسم بقدر أكبر من الشمول والانفتاح. واستجابة لذلك، دعا رئيس شراكة المصير والنقل الشركاء المحتملين إلى زيارة موقع الشراكة على الإنترنت والتعرّف على كيفية المشاركة فيها. وأثنى أحد المتكلمين على الأمانة لما تبذله من جهود فعالة من أجل الترويج للاجتماعات ولغيرها من الأحداث ذات الصلة بالشراكات. ولاحظ آخر أن الشراكات تلقت قدراً كبيراً من التمويل. وأورد المتكلم العديد من النتائج البيئية التي جاءت كثمرة لجهود الشراكات، واستشهد بنماذج معينة لمشاركات من منظمات غير حكومية وبلدان نامية ومن قطاع الصناعة. وأشار المتكلم أيضاً إلى أن الشراكات تفتح الفرص لاتخاذ إجراءات مركزية وفي الوقت المناسب وبقدر من المرونة.

٩٤ - وقال أحد المتكلمين إنّه هناك القليل مما يدل على أنّ نهج الشراكة قد أحرز خفضاً كبيراً من انبعاثات الزئبق العالمية، وإنّه ينبغي، تبعاً لذلك، الإسراع بالعمل على وضع آلية ملزمة قانونياً. وقد لقي ذلك المتكلم تأييداً كبيراً. وشدد متكلمون كثيرون على أهمية دور الشراكات. وأثنى أحدهم على الأعمال التي تنجز بالشراكات وأشار إلى امكانية إحراز مزيد من النجاح إذا شاركت بلدان أكثر فأكثر. وقال متكلم من إحدى المنظمات غير الحكومية، يؤيّده متكلم آخر، إنّ برنامج الشراكة يحتاج إلى التعزيز بواسطة أمور منها توسيع مشاركة المنظمات غير الحكومية لكي يشكل أحد التدابير المؤقتة الفعالة قبل اعتماد آلية ملزمة قانونياً. وأشار أيضاً إلى أنّ هذا البرنامج من شأنه أن يقدم معلومات قيّمة عن الشكل الذي ينبغي أن تتخذه تلك الآلية. وشدد متكلم آخر من منظمة غير حكومية على ضرورة تحديد قواعد واضحة لإدارة الشراكات، ووضع الترتيبات لإرساء مشاركة متوازنة في صنع القرارات.

سادساً - مسائل أخرى

ألف - ورقة من مجموعة بلدان أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي

٩٥ - قدم أحد المتكلمين، نيابة عن بلدان مجموعة أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي، ورقة عمل قاعة اجتماع عن الأولويات الإقليمية، والقضايا المتشابكة والمبادئ الأساسية للتصدي لمسألة الزئبق على نطاق العالم، وبناء على طلبه، وافق الفريق العامل على إرفاق الورقة بالتقرير الحالي ليستنير بها الفريق العامل في مناقشاته في اجتماعه الثاني. وترد الورقة في المرفق الثالث لهذا التقرير.

باء - مواعيد ومكان انعقاد الاجتماع الثاني للفريق العامل

٩٦ - وأشار الفريق العامل إلى مقترح قدمته الأمانة لعقد الاجتماع الثاني للفريق العامل في الفترة من ٦ إلى ١٠ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٨، بمقر برنامج الأمم المتحدة للبيئة، في نيروبي كينيا.

جيم - إشراك قطاعي التجارة والصحة في الاستجابة للتحديات التي يشكلها الزئبق

٩٧ - أشارت متحدثه إلى آثار أخطار الزئبق وانعكاساتها على التجارة والصحة، وقدمت بياناً حث فيه على إشراك ممثلي قطاعي التجارة والصحة، بما في ذلك القطاع الخاص، ليكونوا مشاركين نشطين في الجهود الدولية لتخفيف تلك الأخطار، وهذا من شأنه أن يرسل إشارة عن مدى أهمية التنسيق الوطني الإيجابي.

سابعاً - اعتماد التقرير

٩٨ - اعتمد الفريق العامل هذا التقرير على أساس مشروع التقرير الوارد في الوثيقتين UNEP(DTIE)/Hg/OEWG.1/L.1 و L.2، على أساس أن يعهد إلى المقرر وضع الصيغة النهائية للتقرير، بالتشاور مع الرئيس وبمساعدة الأمانة.

٩٩ - واتفق الفريق العامل على أن توفر الأمانة هذا التقرير إلى مؤتمر الأطراف في اتفاقية بازل للنظر فيه في اجتماعه التاسع.

ثامناً - اختتام الاجتماع

١٠٠ - أعلن اختتام الاجتماع الأول للفريق العامل المخصص للزئبق، في الساعة ١٦/٥٠ مساء الجمعة، ١٦ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٧.

المرفق الأول

الجدول المنقحة ١-٤ - ٧-٤ من دراسة بشأن خيارات من أجل الرقابة العالمية على الزئبق
(UNEP(DTIE)Hg/OEWG.1/2)

١-٤ الحد من انبعاثات الزئبق في الغلاف الجوي الآتية من مصادر بشرية

الأهداف الاستراتيجية	تدابير الاستجابة المتاحة
١- الحد من انبعاثات الزئبق نتيجة لاستخدام الفحم	١- تحديد أهداف وجدول زمنية للحد من انبعاثات الزئبق. ٢- تحديد حدود الانبعاثات من الزئبق (الرقابة في المراحل النهائية). ٣- تحسين كفاءة الطاقة في المنتجات والعمليات من أجل تقليل الطلب على الكهرباء والحاجة إلى حرق الفحم لتوليد الكهرباء. ٤- تشجيع تطوير واستخدام حفاز غير زئبقي ذي فعالية تكاليفية في إنتاج كلوريد الفينيل غير المتبلر. ٥- تحسين كفاءة تحويل الطاقة من أجل الحد من احتراق الفحم (مثلاً في التدبير المترلي، والصيانة وزيادة فعالية الغلايات). ٦- الانتقال إلى مصادر أخرى للطاقة (مثل مصادر الطاقة المتجددة) للحد من احتراق الفحم. ٧- مراعاة المعالجة المسبقة للفحم قبل احتراقه للحد من انبعاثات غاز المداخن. ٨- التوسع في استخدام أنواع الفحم عالية الجودة (ذات المحتوى المنخفض من الزئبق) من أجل الحد من انبعاثات الزئبق. ٩- وضع معايير لأفضل الممارسات المتاحة في مجال أجهزة التحكم في انبعاثات الزئبق لأسر الزئبق من غاز المداخن. ١٠- استخدام تقنيات التحكم في تلوث الهواء، على الملوثات الأخرى التي تنطبق عليها المعايير الأخرى لأسر الزئبق من غاز المداخن. ١١- تشجيع تطوير واستخدام تقنيات التحكم في الزئبق النوعية والفعالة تكاليفياً. ١٢- تشجيع تطوير واستخدام التقنيات التحكم الفعالة تكاليفياً والمتعددة الملوثات للتحكم في ملوثات متعددة (مثل التحكم في الانبعاثات عند مستوى منخفض أو مستوى الصفر). ١٣- وضع برامج رصد وإبلاغ.

<p>١- زيادة إبراز القضية على مستوى عالمي من خلال تطوير واعتماد أهداف تخفيض محددة كجزء من عملية أوسع نطاقاً لاستخدام أفضل التقنيات المتاحة/أفضل الممارسات البيئية وتحديد الأهداف.</p> <p>٢- وضع إطار مؤسسي يوفر الدعم الكامل من الحكومات وأصحاب المصلحة ذوي الصلة إلى عمال التعدين على النطاق الصغيرة.</p> <p>٣- وضع توجيهات بيئية وتعدينية للقضاء على و/أو تدنية استهلاك الزئبق استناداً إلى الخبرات الناجحة التي يمكن تسخيرها لظروف بلدان معينة بما في ذلك أفضل التقنيات المتاحة/وأفضل الممارسات البيئية.</p> <p>٤- الكف عن مزج الخام بأكمله عن طريق إدخال طرق استخدام التركيز الخالي من الزئبق قبل عملية المزج وتدريب عمال المناجم عليها.</p> <p>٥- تقليل فقدان الزئبق أثناء مزج المركزات وعند تكثيف الذهب من المزيج بإدخال عمليات أفضل لاستخلاص الزئبق وإعادة استخدامه بما في ذلك استخدام المقطرات استخدام ممارسات تعديل خالية من الزئبق كلما كان ذلك ممكناً عملياً وبخاصة في الحالات التي يمكن لتركيز الخام فيها أن يحول دون استخدام الزئبق.</p> <p>٧- تشجيع وتيسير توفير طرق بديلة للأُسْر واستخدامات خطط محفزات لتعدين الذهب بواسطة الحرفيين وعلى النطاق الصغير من أجل اتباع طرق بديلة للأُسْر.</p> <p>٨- تعزيز الجهود التي تبذلها منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية في مجال التقطير والتفكيك/التدريب بما يخدم مصالح القطاع الخاص.</p> <p>٩- إضفاء الطابع النظامي على تعدين الذهب بواسطة الحرفيين وعلى النطاق الصغير وجعله مقبولاً من الناحية القانونية وصياغة آليات لدعمه اجتماعياً واقتصادياً وتقنياً على المستويين الوطني والدولي من خلال إطار مناسب وملزم قانوناً.</p> <p>١٠- دعم مراكز المزج المملوكة للبلديات أو للقطاع الخاص التي يستطيع فيها المشتغلون بتعدين الذهب نقل خام الذهب إليها لمزج الزئبق في إطار حيز مغلق بواسطة الفنيين وإخضاع ذلك للرقابة المناسبة.</p> <p>١١- تدريب المشتغلين بالتعدين وأصحاب محلات الذهب والقائمين على تشغيل المناجم، وإزكاء وعيهم، وإبلاغهم بالأخطار المحيطة باستخدام الزئبق والبدائل المتاحة التي لا تقوم على استخدام الزئبق.</p> <p>١٢- تعزيز ودعم وتشجيع إشراك المجتمعات المدنية في الانخراط التام في دعم وإزكاء الوعي بشأن تعدين الذهب بواسطة الحرفيين وعلى النطاق الصغير فيما يتعلق بالمخاطر الكامنة وتدابير المنع التي ينبغي اتخاذها عند مناولة الزئبق.</p> <p>١٣- وضع آليات تحد من إمدادات الزئبق من خلال صكوك جديدة أو الصكوك الدولية الحالية (مثل عن طريق اتفاقية روتردام وذلك عن طريق إدراج الزئبق في قائمة المواد الكيميائية الخاضعة لإجراء الموافقة المسبقة عن علم) وزيادة قدرات الدول الأعضاء على صياغة وإنفاذ التشريعات الخاصة باستيراد الزئبق.</p> <p>١٤- تطوير نظام خاص بالموافقة المسبقة عن علم غير ملزم عند إبلاغ البلدان بالبيانات الخاصة بواردات وصادرات الزئبق إلى برنامج الأمم المتحدة للبيئة وذلك لمواجهة</p>	<p>٢- الحد من انبعاثات الزئبق من تعدين الذهب بواسطة الحرفيين وعلى النطاق الصغير</p>
---	---

<p>الهواجس المتعلقة بالبيانات التي تثيرها البلدان وتوفير أدوات إضافية للبلدان الراغبة في زيادة الرقابة على تدفقات تجارة الزئبق.</p> <p>١٥- تشجيع أنشطة جمع البيانات الإقليمية بشأن تدفقات تجارة الزئبق.</p> <p>١٦- تعزيز إنفاذ الرقابة الجمركية بما في ذلك عن طريق الجمارك الخضراء.</p> <p>١٧- عمل جرد لمصادر الزئبق ووضع الترتيبات لتنظيم استيراد/تصدير ومناولة الزئبق فيما بين الدول.</p> <p>١٨- ينبغي على منظمات التمويل والبلدان الممولة أن تشارك في، وأن تعزز، الشراكة مع البلدان الأطراف في مناولة ودعم أنشطة تعدين الذهب بواسطة الحرفيين وعلى النطاق الصغير والرقابة على استخدام الزئبق.</p> <p>١٩- إدخال برامج التسهيلات الائتمانية الصغيرة لتمكين فقراء المشتغلين بتعدين الذهب من شراء تكنولوجيات أنظف مما يستخدمونه.</p> <p>٢٠- إزكاء الوعي بين المستهلكين الذهب بالمخاطر البيئية لتعدين الذهب بواسطة الحرفيين وعلى النطاق الصغير.</p> <p>٢١- زيادة تسويق "الذهب الأخضر" وتطوير طرق لتحديد الذهب الذي تم استخراجها بطريقة مستدامة.</p>	
<p>١- تحديد أهداف لتخفيض انبعاثات الزئبق وجدول زمنية لذلك.</p> <p>٢- تحديد حدود قصوى لانبعاثات الزئبق (التحكم في المراحل النهائية).</p> <p>٣- التخلص تدريجياً من العمليات الصناعية القائمة على استخدام الزئبق كعامل مساعد (إنتاج الكلور والقلويات وإنتاج كلوريد الفينيل غير المتبلر (vinyl chloride monomer)).</p> <p>٤- تحقيق المزيد من الوفورات في استخدام الزئبق عن طريق إتباع أفضل الممارسات في إنتاج كلوريد الفينيل غير المتبلر.</p> <p>٥- استخدام الحجر الجيري في المحتوى المنخفض من الزئبق (مثل إنتاج الأسمنت) وعوامل التصنيع الفحمية.</p> <p>٦- ضمان إعادة استخدام أي نواتج فرعية ملوثة بالزئبق أو مواد النفايات بصورة سليمة بيئياً.</p> <p>٧- استخدام بدائل الفحم التي تحتوي على نسبة منخفضة من الزئبق، مثل الغاز الطبيعي وفحم الكوك، في توليد الطاقة أثناء عمليات الإنتاج.</p> <p>٨- اشتراط وضع تدابير لاكتشاف التسرب واستخدام معدات للرصد.</p> <p>٩- استخدام تقنيات وأجهزة الرقابة القائمة مثل تبريد مجرى الغاز، ومواد امتصاص الكربون المنشط، وأجهزة غسل الغاز، وموانع انبعاث الرذاذ الدقيق للحد من انبعاث الزئبق إلى الهواء أثناء عمليات التصنيع.</p> <p>١٠- مطالبة المرافق بمعالجة غاز المداخن بمرشحات الكربون المنشط وتطبيق الضوابط المرعية في أفضل التقنيات المتاحة.</p>	<p>٣- الحد من انبعاثات الزئبق من عمليات التصنيع، بما في ذلك استخدامه كعامل محفز وإنتاج المنتجات الثانوية وتلوث المواد المستخدمة في إنتاجه، والإنتاج الحراري</p>

- ١١ استعادة الزئبق الموجود في المرشحات والمياه المستعملة من المواد المحفزة المستخدمة في العمليات ومن الحمأة المتبقية؛ وضمان إدارتها بصورة سليمة بيئياً (مثل التخزين النهائي).
- ١٢- اشتراط تطبيق الضوابط الخاصة بالزئبق واستخدام عمليات الفصل لإزالة الزئبق الذي يكون في صورة بخار أثناء العمليات الحرارية.
- ١٣- اشتراط أسر بخار الزئبق أثناء العمليات الحرارية في صناعة الحلي الذهبية الصناعية واليدوية.
- ١٤- تنقية الخامات من الزئبق قبل أي عملية حرارية أو اختبار الخامات التي تحتوي على نسبة منخفضة من الزئبق.
- ١٥- استخدام وقود الكتلة الحيوية ذي المحتوى المنخفض للزئبق في جميع الاستخدامات.
- ١٦- وضع برامج رصد وإبلاغ.

٤-٢ إيجاد حلول سليمة بيئياً لإدارة النفايات المحتوية على الزئبق ومركبات الزئبق

الأهداف الاستراتيجية	تدابير الاستجابة المتاحة
١- الحد من توليد النفايات المحتوية على زئبق	<p>١- إحلال منتجات وعمليات بديلة للمنتجات والمعدات التي تستخدم الزئبق أو تحتوي عليه؛ وفي حالة عدم إمكان ذلك، استخدم الوسم وضع حدوداً قصوى لمحتوى الزئبق.</p> <p>٢- زيادة الوعي والتثقيف على جميع المستويات بشأن أخطار النواتج والنفايات المحتوية على الزئبق.</p> <p>٣- التشجيع على استخلاص الزئبق من نفايات المنتجات ومن الحمأة، مثل استخدام الطرق البسيطة غير المكلفة والتقطير ثم نقله إلى أماكن التخزين النهائي المناسبة.</p> <p>٤- استخدام النفايات التي يكون محتوى الزئبق فيها منخفضاً نسبياً وثابتاً في تغذية العمليات الأخرى، مثل الرماد المتطاير من إنتاج الأسمنت.</p> <p>٥- استخدام ملاغم من الزئبق في حشو الأسنان، مثل المواد التركيبية، أو الغاليوم، أو سبائك الفضة الباردة.</p> <p>٦- تشجيع "المنتجات الخضراء" فيما وراء الحدود الوطنية وتطبيق البلدان المنتجة لمعايير متساوية بالنسبة لمنتجات التصدير.</p> <p>٧- تدنية الانتقال عبر الحدود للمعدات التي قاربت نهاية عمرها والمحتوية على الزئبق</p> <p>٨- إقامة آليات إقليمية للرقابة على الانتقال عبر الحدود للنفايات المحتوية على الزئبق. وتعزيز قدرة سلطات الموانئ على تنظيم نفايات الزئبق.</p> <p>٩- إقامة آليات لتمويل/دعم التكنولوجيات الأنظف عن طريق وضع خطط ائتمان للاستثمار.</p>
٢- تشجيع جمع النفايات المحتوية على زئبق كل على حدة ومعالجتها	<p>١- وضع اشتراطات لوسم جميع المنتجات المحتوية على الزئبق وذلك لتنبه المستهلكين إلى محتواها من الزئبق.</p> <p>٢- حظر التخلص من المنتجات المحتوية على زئبق في مجاري النفايات السائلة العمومية، عن طريق وصف الزئبق والنفايات والمركبات والمنتجات المحتوية على زئبق بأنها نفايات خطرة.</p> <p>٣- وضع وتنفيذ الصكوك التنظيمية الضرورية.</p> <p>٤- تركيب مرشحات ومصافي وأجهزة لإزالة ملاغم الزئبق في البوعات ومصارف المياه بعيادات لمنع دخول الزئبق في خطوط المياه المستعملة وأنايب الصرف الصحي.</p> <p>٥- زيادة معرفة الباعة بالمنتجات والنفايات المحتوية على زئبق والطرق المناسبة للتخلص منها.</p> <p>٦- مطالبة باعة المنتجات المحتوية على زئبق باسترداد هذه المنتجات بعد انتهاء عمرها المفيد والتخلص منها أو إعادة تدويرها بالشكل المناسب، وتوسيع مسؤولية المنتج/ورعاية المنتجات.</p>

<p>٧- وضع برامج لإنشاء مراكز لجمع المنتجات المحتوية على زئبق يكون من السهل على المستهلكين والمراكز الطبية الوصول إليها.</p> <p>٨- دعم الأعمال التي تتم في إطار اتفاقية بازل، مثل التعاون والتعاقد مع شعبة المواد الكيماوية لدى برنامج الأمم المتحدة للبيئة بشأن وضع خطوط توجيهية تقنية للإدارة السليمة بيئياً لنفايات الزئبق والشراكات البيئية للزئبق. والتفكير في شراكة ممكنة مع اتفاقية بازل تراعي ولايتها وأعمالها.</p> <p>٩ وضع مبادئ توجيهية مؤقتة لتخزين الزئبق في مراكز جمع المنتجات المحتوية على زئبق ونقلها إلى مرافق التخلص منها أو إعادة تدويرها.</p> <p>١٠- اشتراط التخلص من الزئبق الذي يتجمع في عيادات الأسنان في المرافق النهائية لتخزين الزئبق.</p> <p>١١- وضع معايير وحدود قصوى لتعريف أو وصف النفايات المحتوية على زئبق بأنها نفايات خطيرة، ووضع مبادئ توجيهية لإدارة النفايات الخطرة للتعامل مع هذه النفايات.</p> <p>١٢- تشجيع الإدارة السليمة بيئياً للزئبق المسترجع من مصانع الكلور القلوي.</p> <p>١٣- تعزيز بناء القدرات والمساعدة التقنية لإدارة النفايات المحتوية على زئبق والتخلص منها وخصوصاً في الدول الجزرية الصغيرة النامية.</p>	
<p>١- إزالة الزئبق تماماً بقدر الإمكان من مجاري النفايات السائلة.</p> <p>٢- تعميق الوعي وزيادة التثقيف على جميع المستويات بشأن مخاطر المنتجات والنفايات المحتوية على الزئبق.</p> <p>٣- فرز النفايات للحد مما تحتويه من الزئبق قبل حرقها أو دفنها.</p> <p>٤- فرض رسوم للتخلص من المنتجات المحتوية على زئبق وإنتاجها للتشجيع على الحد من استخدامها.</p> <p>٥- منع إحراق النفايات التي توجد بها تركيزات عالية من الزئبق.</p> <p>٦- تتخذ خطوات رئيسية لوقف حرق النفايات في الأماكن المفتوحة وذلك طبقاً للخطوط التوجيهية بشأن أفضل التقنيات المتاحة وأفضل الممارسات البيئية الخاضعة لاتفاقية استكهولم.</p> <p>٧- تطبيق أفضل التقنيات المتاحة/أفضل الممارسات البيئية على الحرق والطمر في الأرض.</p> <p>٨- تنفيذ ضوابط لأفضل التكنولوجيات المتوافرة وأفضل الممارسات المتاحة الخاصة بالزئبق واستخدام أجهزة التحكم في تلوث الهواء في الحد من محتوى الزئبق في غاز المداخن والانبعاثات.</p> <p>٩- وضع مبادئ توجيهية لإدارة الزئبق، بما في ذلك جمع السوائل الناتجة عن غسل الزئبق وتكنولوجيا معاملتها، لتطبيقها على عمليات تخزين النهائي للزئبق والتخلص من النفايات المحتوية على زئبق في مواقع طمر النفايات الخطرة، أما مواقع طمر النفايات/إلقاء النفايات تشغيلها بصورة سليمة بيئياً وبقواعد مراقبة صارمة.</p> <p>١٠- رصد وجمع السوائل الناتجة عن غسل الزئبق من مواقع دفن النفايات العمومية وإدخال عمليات تنظيف المياه العادمة لإزالة الزئبق.</p>	<p>٣- الحد من انبعاثات الزئبق في الهواء من مراكز إحراق النفايات الطبية، والبلدية الخطرة والحد من تسرب الزئبق أو انبعاثه من مواقع دفن النفايات</p>

- ١١- التخلص من الزئبق والنفايات المحتوية على زئبق في مرافق التخزين النهائي للزئبق بالطرق السليمة بيئياً.
- ١٢- سرعة تغطية أو إحكام إغلاق أماكن العمل في مواقع الطمر في الأرض وذلك للحيلولة دون تبخر الزئبق وتسربه مباشرة إلى الغلاف الجوي.
- ١٣- التفتيش بانتظام على مواقع الدفن وتدريب العاملين بها.
- ١٤- فرض مثبتات على سوء إدارة مواقع الطمر بوضع قواعد شاملة لتحديد المسؤولية والتعويضات.
- ١٥- تنفيذ "إعلان نيروبي" بشأن الإدارة السليمة بيئياً للنفايات الكهربائية والإلكترونية وذلك لتقليل الانبعاثات وهو الإعلان الذي أعمده مؤتمر الأطراف الثامن في اتفاقية بازل.
- ١٦- التشجيع والتوسع في استخدام الطرق البديلة غير الضارة بالبيئة للتخلص من نفايات الرعاية الصحية.

٤-٣ الحد من الطلب العالمي على الزئبق لاستخدامه في المنتجات والعمليات الإنتاجية

الأهداف الاستراتيجية	تدابير الاستجابة المتاحة
١- الحد من استخدام الزئبق في تعدين الذهب بواسطة الحرفيين وعلى النطاق الصغير	١- زيادة إبراز هذه القضية عن طريق بلورة واعتماد أهداف محددة للتخفيض كجزء من عملية أوسع لوضع الأهداف وأفضل التكنولوجيات المتوافرة وأفضل الممارسات البيئية وذلك بقيادة برنامج الأمم المتحدة للبيئة. ٢- وضع إطار مؤسسي يوفر دعماً كاملاً من الحكومات وأصحاب المصلحة ذوي الصلة المشتغلين في المناجم صغيرة النطاق. ٣- تطوير مبادئ توجيهية بيئية للتعدين من أجل القضاء على/أو تدنية استهلاك الزئبق وذلك استناداً إلى التجارب الناجحة التي يمكن مواءمتها مع بلدان محددة بما في ذلك أفضل التكنولوجيات المتوافرة/أفضل الممارسات البيئية. ٤- الكف عن مزج الخام بأكمله عن طريق إدخال طرق استخدام التركيز الحالي من الزئبق قبل عملية المزج، وتوعية المشتغلين بعمليات التعدين بها. ٥- الحد من فقدان الزئبق أثناء مزج المركزات وعند تكثيف الذهب من المزيج بإدخال عمليات أفضل لاستخلاص الزئبق وإعادة استخدامه، بما في ذلك استخدام الطرق البسيطة غير المكلفة. ٦- إدخال أساليب التعدين التي لا يستخدم فيها الزئبق حيثما يكون ذلك ممكناً، وخصوصاً في الحالات التي يمكن فيها أن يعوق مُركّز الخام استخدام الزئبق. ٧- تشجيع وتوفير طرق أسر بديلة وسهلة واستحداث خطط تحفيزية للإدارة السليمة بيئياً لطرق الأسر البديلة. ٨- زيادة جهود منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية في مجال التقطير والتفكيك/التدريب بما يخدم مصالح القطاع الخاص. ٩- إضفاء الطابع النظامي على الإدارة السليمة بيئياً وجعلها مقبولة من الناحية القانونية وصياغة آليات لدعمها اجتماعياً واقتصادياً وتقنياً على المستويين الوطني والدولي من خلال إطار مناسب وملزم قانوناً. ١٠- تشجيع المراكز البلدية والمملوكة ملكية خاصة للمزج حيث يمكن لأصحاب المناجم أن يحضروا الذهب الخام للمزج داخل دائرة مغلقة بواسطة فنيين متخصصين وفي ظل ضوابط سليمة. ١١- تدريب المشتغلين بالتعدين وأصحاب محلات الذهب والقائمين على تشغيل المناجم، وإزكاء وعيهم، وإبلاغهم بالأخطار المحيطة باستخدام الزئبق والبدائل المتاحة التي لا تقوم على استخدام الزئبق. ١٢- تعزيز ودعم وتشجيع إشراك المجتمعات المدنية في الاشتراك الكامل في دعم وزيادة الوعي بالإدارة السليمة بيئياً بشأن المخاطر التي ينطوي عليها هذا النشاط واتخاذ تدابير المنع التي يلزم اتخاذها أثناء مناولة الزئبق.

<p>١٣- إنشاء آليات تضع حداً أقصى لإمداد الزئبق وذلك عن طريق صكوك دولية جديدة أو الصكوك القائمة (مثل عن طريق اتفاقية روتردام وذلك بإدراج الزئبق في قائمة المواد الكيميائية في إجراء الموافقة المسبقة عن علم) وزيادة قدرة الدول الأعضاء على صياغة وإنفاذ قواعد استيراد الزئبق.</p> <p>١٤- تطوير نظام غير ملزم للموافقة المسبقة عن علم في الحالات التي تقدم فيها البلدان البيانات عن واردات وصادرات الزئبق إلى برنامج الأمم المتحدة للبيئة وذلك لتبديد الهواجس الخاصة بالبيانات التي تثيرها البلدان وتوفير أدوات إضافية للبلدان الراغبة في تحسين التحكم في تدفقات تجارة الزئبق.</p> <p>١٥- تعزيز الأنشطة الإقليمية الخاصة بالبيانات بشأن تدفقات تجارة الزئبق.</p> <p>١٦- تعزيز إنفاذ الرقابة الجمركية بما في ذلك عن طريق الجمارك الخضراء.</p> <p>١٧- إجراء عملية جرد لمصادر الزئبق ووضع الترتيبات لتنظيم استيراد/تصدير الزئبق ومناولته بين البلدان.</p> <p>١٨- ينبغي للمنظمات والبلدان الممولة أن تشارك في وأن تعزز الشراكة مع البلدان الأطراف في تناول وتعزيز أنشطة الإدارة السليمة بيئياً والرقابة على استخدام الزئبق.</p> <p>١٩- إدخال برامج التسهيلات الائتمانية الصغيرة لتمكين فقراء المشتغلين بتعدين الذهب من شراء تكنولوجيات أنظف مما يستخدمونه.</p> <p>٢٠- إزكاء الوعي بين مستهلكي الذهب بالمخاطر البيئية لتعدين الذهب بواسطة الحرفيين وعلى النطاق الصغير.</p> <p>٢١- التوسع في تسويق "الذهب الأخضر"، ووضع طرق لتحديد الذهب المستخرج بطرق مستدامة من المناجم.</p>	
<p>١- تشجيع تطوير عامل حفاز زئبقي لعملية الاستيبلين المتوافرة تقنياً وسليمة اقتصادياً وسليمة أيضاً من الناحية البيئية.</p> <p>٢- تطوير مصادر بديلة سليمة بيئية وصالحة للايثيلين.</p> <p>٣- اشتراط التحول من عملية خلأيا الزئبق إلى العمليات الغشائية أو العمليات الخالية من غشاء الأسبست (membrane or non-asbestos diaphragm)، وهي عمليات مجدية اقتصادياً وممكنة تقنياً.</p>	<p>٢- الحد من استهلاك الزئبق في كلوريد الفينيل غير المتبلمر (vinyl chloride monomer)</p>
<p>١- حظر أو تقييد استخدام الزئبق في المنتجات التي توجد لها بدائل رخيصة.</p> <p>٢- تشجيع استخدام المنتجات الخالية من الزئبق التي توجد لها بدائل في متناول اليد.</p> <p>٣- تشجيع التوسع في إنتاج المنتجات البديلة الخالية من الزئبق أو الفعالة والتي في متناول اليد والتي يوجد فيها نقص في الإمدادات.</p> <p>٤- تقييد أو حظر استخدام مبيدات الآفات المحتوية على زئبق؛ وتشجيع البدائل غير الكيميائية مثل الإدارة المتكاملة للآفات.</p> <p>٥- تقييد استخدام الزئبق في المنتجات الصيدلانية والآلات الطبية.</p>	<p>٣- الحد من استخدام الزئبق في المنتجات، بما في ذلك مواد التعبئة</p>

<p>٦- تشجيع استخدام المواد الصيدلانية الخالية من الزئبق إلى أقصى حد ممكن.</p> <p>٧- منع أو تقييد التجارة المستمرة في المنتجات المحتوية على زئبق التي توجد لها بدائل رخيصة.</p> <p>٨- اشتراط أن يكون محتوى الزئبق منخفضاً في المنتجات التي لا توجد لها بدائل خالية من الزئبق في الوقت الحاضر.</p> <p>٩- تشجيع تخفيض المحتوى من الزئبق إلى أكبر حد ممكن في المنتجات التي لا توجد لها بدائل متوفرة حالياً من الزئبق.</p> <p>١٠- فرض ضرائب على المنتجات المحتوية على زئبق للتقليل من استخدامه.</p> <p>١١- وضع شروط خاصة بالتخلص من منتجات الزئبق وجمعها للتقليل من استخدامها وتشجيع استعادة الزئبق من المنتجات التي تم جمعها.</p> <p>١٢- تشجيع الطرق الأكثر أماناً للتخلص من منتجات الزئبق وجمعها.</p> <p>١٣- دعم البحوث والتطوير الخاصة باستنباط البدائل الخالية من الزئبق.</p> <p>١٤- تشجيع حملات التوعية، بما في ذلك شروط التسجيل والعونة، لتعريف المستهلكين بالمنتجات المحتوية على زئبق وبمخاطرها الصحية والبيئية.</p> <p>١٥- وضع خطة إحلال متدرجة خطوة خطوة.</p> <p>١٦- زيادة الوعي لدى فنيي الرعاية الطبية بالزئبق كخطر يهدد الصحة.</p> <p>١٧- وضع تدابير للتخلص التدريجي بصورة حثيثة من المنتجات المحتوية على الزئبق.</p> <p>١٨- تشجيع التبرع بـ/وتصدير المنتجات الخالية من الزئبق وتقييد التبرع بـ/تصدير المنتجات المحتوية على الزئبق من بلد إلى آخر.</p>	
<p>١- توعية المشتغلين بطب الأسنان بالمخاطر الصحية الناجمة عن الزئبق.</p> <p>٢- تقديم مواد تعليمية إلى ممارسي طب الأسنان الذين يعملون من خلال جمعيات أسنان عالمية بشأن طرق زيادة استخدام البدائل.</p> <p>٣- تقييد استخدام مزيج الزئبق فيما يتصل بالأطفال والنساء الحوامل.</p> <p>٤- تشجيع استخدام البدائل لملاغم حشو الأسنان لدى الأطفال والنساء الحوامل كلما كان ذلك ممكناً.</p> <p>٥- مطالبة المشتغلين بطب الأسنان باستخدام البدائل غير المحتوية على زئبق.</p> <p>٦- تدريب المشتغلين بطب الأسنان على استخدام المواد البديلة وتمكينهم من سهولة الحصول عليها.</p> <p>٧- الطلب إلى منظمة الصحة العالمية أن تزيد من التوعية بشأن أخطار ومخاطر ملاغم طب الأسنان المصنوعة من الزئبق.</p>	<p>٤- الحد من استخدام الزئبق في الممارسات المتصلة بطب الأسنان</p>

٤-٤ الحد من المعروض من الزئبق عالمياً

الأهداف الاستراتيجية	تدابير الاستجابة المتاحة
١- الحد من المعروض من الزئبق الخام من عمليات التعدين والاستخلاص	<p>١ - وضع ترتيب لأهمية مصادر الزئبق، بحيث يمكن تلبية الطلب من مخزونات الزئبق القائمة بدلاً من اللجوء إلى التعدين الأولي.</p> <p>٢ - تقييد تعدين الزئبق الخام ووقفه بالتدريج.</p> <p>٣ - تقييد بيع منتجات الزئبق كمنتج ثانوي من عمليات في تعدين الخامات المعدنية الأخرى ووقفه بالتدريج، واشتراط أن تقوم شركات التعدين بتخزين منتجات الزئبق الثانوية في مرافق التخزين السليمة من الناحية البيئية.</p> <p>٤ - السماح لشركات تعدين الزئبق أثناء فترة الوقف التدريجي لعمليات التعدين بشراء وبيع الزئبق من المخزونات القائمة (مثل مرافق صناعة الكلور والقلويات أو المخزونات الاستراتيجية) بدلاً من تعدين الزئبق الخام.</p>
٢- الحد من المعروض من الزئبق من الخلايا العاملة بالكلور والقلويات ومن المنتجات والعمليات الأخرى	<p>١ - إعادة تدوير خلايا الزئبق الناتجة من المصانع التي توقفت عن العمل لتلبية الطلب الحالي على الزئبق في الأسواق، بدلاً من تلبية هذا الطلب من خلال التعدين الأولي.</p> <p>٢ - تشجيع المواد البديلة ووقف استخدام الزئبق بالتدريج في المنتجات والعمليات.</p> <p>٣ - تقييد بيع الزئبق المعاد تدويره ووقف بيعه بالتدريج.</p> <p>٤ - اشتراط وجود مواقع سليمة بيئياً للتخلص النهائي من الزئبق المعاد تدويره وتخزينه لاستبعاد الزئبق المتبقي من المعروض عالمياً.</p>
٣- الحد من المعروض من الزئبق من المخزونات	<p>١ - استخدام المخزونات الوطنية والاستراتيجية في تلبية الطلب بدلاً من تلبية الطلب من خلال تعدين الزئبق الخام.</p> <p>٢ - اشتراط تسجيل جميع مخزونات الزئبق القائمة لتتبع بيع الزئبق والحد منه.</p> <p>٣ - التخلص نهائياً من المخزونات في مرافق التخزين النهائي السليمة بيئياً.</p>
٤- الحد من التجارة العالمية في الزئبق	<p>١ - وقف التجارة الدولية تدريجياً في عنصر الزئبق توطئة لحظرها.</p> <p>٢ - تشجيع أشكال القيود والحظر الوطنية والدولية على التجارة في المنتجات المحتوية على زئبق، بما في ذلك تطبيق تدابير الموافقة المسبقة عن علم.</p> <p>٣ - حظر استيراد وتصدير مركبات الزئبق، بما في ذلك كبريتيد الزئبق الخام.</p> <p>٤ - حظر استيراد وتصدير النفايات التي تحتوي على نسب عالية من الزئبق.</p>

٤-٥ إيجاد حلول سليمة بيئياً لتخزين الزئبق

الأهداف الاستراتيجية	تدابير الاستجابة المتاحة
١- الحد من الاطلاقات من الزئبق المخزون ومن نفايات الزئبق	<p>١- وضع مبادئ توجيهية وقواعد تتضمن أفضل التكنولوجيات المتوافرة وأفضل الممارسات فيما يتعلق بالتخزين النهائي (طويل الأجل) للزئبق، بما في ذلك وضعه في كبسولات وتخزينها في مرافق للتخزين عميقة في باطن الأرض، بحيث تكون منيعة على التسرب ولا تتأثر بالزلازل والاضطرابات الجيولوجية.</p> <p>٢- اشتراط التخلص من جميع النفايات والمركبات المحتوية على زئبق في مرافق التخزين النهائي.</p> <p>٣- تثبيت نفايات ومركبات الزئبق في حالة تكون عمليات التفاعل فيها منخفضة قبل تخزينه.</p> <p>٤- وضع اشتراطات لرصد مرافق تخزين الزئبق بعد إغلاقها، والتفتيش عليها، وعلاجها وتحديد المسؤولية والتعويضات لتشجيع على المعاملة السليمة للزئبق والنفايات المحتوية على زئبق في حالة حدوث تلوث من مرافق تخزين الزئبق.</p>
٢- إدارة مخزونات الزئبق القائمة والنفايات المحتوية على زئبق للحيلولة دون تلوث البيئة	<p>١- تحديد المخزونات من الزئبق والمواد المحتوية على الزئبق.</p> <p>٢- التأكد من أن جميع مخزونات الزئبق القائمة موضوعة من عبوات شديدة الإحكام لمنع تسرب الزئبق (مثل الحاويات أو القوارير)، وأن تكون هذه العبوات معزولة بمواد واقية من الصدمات، ومخزونة فوق أطباق تجميع تستقبل أي رشح محتمل من العبوات.</p> <p>٣- تعبئة قوارير وحوايات الزئبق الصغيرة في براميل محكمة غير منفذة للهواء وتخزينها فوق أطباق تجميع تستقبل أي رشح محتمل من العبوات.</p> <p>٤- عنونة جميع حاويات التخزين بوضوح.</p> <p>٥- تقييد الدخول إلى مرافق التخزين المؤقت وتدريب العاملين على التدابير السليمة للتعامل معها.</p> <p>٦- اشتراط قيام الحكومة بالتفتيش الدوري على مرافق التخزين والإشراف عليها.</p> <p>٧- اشتراط تخزين جميع المنتجات المهجورة المحتوية على زئبق (مثل مبيدات الآفات) في ظروف سليمة بيئياً أو معاملتها في مرافق إعادة التدوير بالشكل الذي يضمن التخزين النهائي للزئبق المعاد تدويره.</p> <p>٨- تشجيع مسؤولية المنتج ورعايته.</p> <p>٩- إعادة النفايات المحتوية على الزئبق إلى البلد المصدر.</p> <p>١٠- وضع قائمة بالبلدان التي لديها مرافق إدارة سليمة بيئياً.</p> <p>١١- إجراء البحوث على تدابير الكبسولة.</p> <p>١٢- إنشاء فريق خبراء تقني غير نظامي لتوفير التوجيهات بشأن أفضل التكنولوجيات المتوافرة/أفضل الممارسات البيئية المتاحة والرد على طلبات المساعدة التقنية.</p>

٤-٦ التصدي لعلاج المواقع الملوثة القائمة التي تؤثر على الصحة العامة والبيئية

الأهداف الاستراتيجية	تدابير الاستجابة المتاحة
١- منع التلوث بالزئبق من الانتشار	<p>١- تطوير مبادئ توجيهية لتحديد واستعراض المواقع التي يحتمل أن تكون ملوثة بالزئبق.</p> <p>٢- حصر، وتحديد واختبار جميع المواقع التي من المحتمل أن تكون ملوثة بالزئبق لتحديد مستويات التلوث والمناطق التي تعد حالتها حرجة وتتطلب إعطاءها الأولوية في العلاج.</p> <p>٣- إجراء تقييمات للمخاطر من أجل وضع أولويات العمل، بما في ذلك الإقرار بالحاجة إلى المراجعة البيئية السريعة حسب مقتضى الحال.</p> <p>٤- توفير المعلومات عن المواقع الملوثة كجزء من حق المجتمع المحلي في معرفة التشريعات.</p> <p>٥- فرض حصر على مصادر التلوث والمناطق الملوثة لمنع زيادة التلوث.</p> <p>٦- تركيب حواجز، أو أغطية، أو أحواض للتجميع، أو غير ذلك من التكنولوجيات للحد من انتشار التلوث بالزئبق في الأوساط المصابة (مثل الهواء، والتربة، والحمأة والمياه).</p> <p>٧- تطوير وتطبيق مبادئ توجيهية بشأن أفضل التكنولوجيات المتوفرة/أفضل الممارسات البيئية لإدارة مواقع طمر النفايات ومرافق التخزين الأخرى.</p>
٢- مراقبة المواقع الملوثة وعلاجها	<p>١- إصدار وتطبيق تشريعات تنص على علاج البيئة بعد التلوث بالزئبق، وتؤكد على إعادة الظروف البيئية إلى ما كانت عليه قبل التلوث.</p> <p>٢- تطوير وإنفاذ آليات لرصد المواقع الملوثة.</p> <p>٣- تطوير وإنفاذ آليات امتثال لضمان الإدارة السليمة للمواقع الملوثة.</p> <p>٤- وضع خطط لمواجهة الطوارئ للتقليل من التلوث الناجم عن انسكاب الزئبق أو تسربه.</p> <p>٥- وضع بروتوكولات ومعايير لتحديد وإدارة المواقع الملوثة، واختيار المواقع التي تُجرى عليها اختبارات لتحديد مستوى التلوث بالزئبق.</p> <p>٦- وضع إدارة سليمة لموارد المياه والأرض لمنع تزايد نقل الزئبق وتوافره أحياناً.</p> <p>٧- وضع معايير لأفضل الممارسات البيئية والحدود الدنيا لإزالة الزئبق أثناء علاج المواقع الملوثة.</p> <p>٨- وضع مبادئ توجيهية لاختيار تكنولوجيات العلاج القائمة على أفضل الممارسات المتاحة أو أفضل الممارسات البيئية طبقاً للمعايير الخاصة بالمواقع.</p> <p>٩- توفير نقل التكنولوجيا والمعلومات لضمان الوصول إلى آليات الرقابة السليمة.</p> <p>١٠- تطوير تكنولوجيات مجدية تكاليفياً على العلاج.</p> <p>١١- وضع آليات لتحديد المسؤولية والتعويضات تشمل التأثير البيئي للتلوث وتكاليف إدارة المواقع الملوثة في المستقبل بما في ذلك المواقع التي كان ملوثة سابقاً.</p>

١٢	اشتراط وضع قوائم بجميع المواقع الملوثة بالزئبق أو بنفاياته الخطرة.
١٣-	اشتراط عرض الجهة المسؤولة أو القائمة بالعلاج لخطط العلاج على الحكومة للموافقة عليها قبل العلاج.
١٤-	اشتراط الامتثال المبكر للقواعد المعيارية في العلاج لضمان سرعة تطبيق الحجر وإزالة التلوث.
١٥-	تشجيع العلاج الطوعي، مع التفتيش الدوري على الجهود الطوعية وغير الحكومية لعلاج المواقع الملوثة.
١٦-	تفضيل خطط العلاج في المواقع ذاتها وليس خارجها عندما يكون ذلك ممكناً للتقليل من فرص انتشار التلوث.
١٧-	إزالة الوسائط الملوثة من المنطقة ونقلها إلى مرافق مؤهلة للقيام بالعلاج في حالة ما إذا كانت المعاملة في الموقع ذاته غير ممكنة.
١٨-	علاج المنطقة الملوثة باستخدام أفضل التكنولوجيات المتوافرة (مثل المضخات وتكنولوجيات علاج المياه الجوفية في المجاري المائية).
١٩-	تثبيت الوسائط الملوثة وعلاجها بطرق العلاج الحيوية أو النباتية.
٢٠-	تبخير، أو غسل أو غمر التربة أو الحمأة الملوثة بالماء لإزالة الزئبق.

٤ - ٧ من الدراسة بشأن خيارات الرقابة العالمية على الزئبق، يتعلّق بزيادة المعرفة في مجالات مثل نظم الجرد والأخطار التي يتعرض لها البشر والبيئة، والرصد البيئي والآثار الاقتصادية الاجتماعية

الهدف الاستراتيجي	تدابير الاستجابة المتاحة
١ - زيادة معرفة الدول وقدراتها فيما يتصل بالزئبق	١- إنشاء سجلات للزئبق وإجراء عمليات جرد لجميع مخزونات الزئبق ومصادر الإنتاج، مع الإشارة إلى سجلات إطلاق الملوثات ونقلها ومجموعة أدوات اليونيب بشأن الزئبق باعتبارها أداة قيمة. ٢- تحسين جرد الانبعاثات. ٣- تحسين الفهم العالمي لمصادر انبعاثات الزئبق، ومصيره، ونقله. ٤- تحسين رصد مستويات الزئبق في الوسائط البيئية والكائنات. ٥- دعم قدرة البلدان النامية، ولاسيما في مجال رصد الهواء والماء. ٦- تحسين رصد مستويات الزئبق وترسبه في الغلاف الجوي. ٧- تعزيز دقة نماذج النقل في الغلاف الجوي. ٨- تحسين فهم العملية التي تتحكّم في التراكم الأحيائي للزئبق المستخلص من الغلاف الجوي. ٩- دعم برامج البحوث والتنمية لتحسين وسائل التحكم في الانبعاثات، وإيجاد منتجات وعمليات بديلة، والإمام بالتأثيرات البيولوجية والفيزيائية للزئبق على البشر والبيئة. ١٠- إجراء رصد أحيائي بشري لإتاحة مستويات حط أساس للزئبق. ١١- دعم البرامج التجريبية في البلدان النامية لدراسة انبعاثات الزئبق، واستخداماته، والتلوث الناجم عنه. ١٢- دعم تكاليف البحوث بشأن الآثار الصحية والتكاليف الاجتماعية والاقتصادية الخاصة بمواصلة استخدام الزئبق، بما في ذلك تحليل تكاليف التأثير البيئي والعلاج. ١٣- استحداث الرصد البيئي وجمع البيانات عن تعرّض البشر والبيئة للمخاطر وإجراء دراسات عن الآثار الاجتماعية الاقتصادية. ١٤- وضع مبادئ توجيهية وتشريعات نموذجية للتعامل مع علاج المواقع الملوثة بالزئبق، ومنع التلوث، وتوزيعها على الحكومات المحلية والإقليمية والوطنية. ١٥- تنظيم حلقات عمل على المستوى الإقليمي وتقديم عروض فيما يتعلق بالتهديدات التي يمثلها الاستمرار في استخدام الزئبق وإطلاقه في البيئة. ١٦- تزويد الدول بالتقارير الخاصة بالزئبق وباقتراحات بشأن البدائل الحالية من الزئبق. ١٧- تشجيع تبادل المعلومات بشأن أفضل التقنيات والتدابير المتاحة للحد من انبعاثات الزئبق من مصادره الثابتة. ١٨- وضع استراتيجيات لتحسين سبل الاتصال وأنشطته للوصول إلى السكان المعرضين للخطر، بما في ذلك الفئات الحساسة من السكان. ١٩- تيسر النفاذ الدولي إلى البيانات البيئية القائمة (مثل مراكز التوزيع أو قواعد البيانات التي يمكن الدخول إليها عن طريق شبكة الإنترنت) وتحسين قدرة

<p>مستخدمي البيانات البيئية على العثور على البيانات التي يحتاجونها من خلال أدوات شاملة من السهل الحصول عليها ومن خلال التدريب.</p> <p>٢٠- دعم قدرات البلدان النامية فيما يتعلق بالحصول على المعلومات عن المواد الكيميائية والزئبق عن طريق الوسائط المناسبة ومنها شبكة الإنترنت، وإنشاء مواقع وطنية على الشبكة ودعم الشبكات.</p> <p>٢١- تعزيز المؤسسات الإقليمية التي تقوم بالرصد البيئي وتوسيع المشاركة لتشمل عدداً أكبر من الدول في المنطقة لكي ترصد النظم الإيكولوجية.</p> <p>٢٢- وضع خطة رصد عالمية.</p> <p>٢٣- توسيع المعرفة بالآثار الصحية الناجمة عن ميثيل الزئبق في الأسماك.</p> <p>٢٤- استحداث نظام للإنذار المبكر لفائدة الفئات السكانية المعرضة للمخاطر.</p> <p>٢٥- وضع استراتيجية ناجحة لتبادل معلومات مراقبة التلوث بالزئبق.</p> <p>٢٦- دعم الترويج لمشاريع إقليمية تركز على تقييم التعرض لمخاطر الزئبق وآثاره الصحية، بما في ذلك الرصد الأحيائي الذي يُستتبع باستراتيجيات سياساتية قطرية وبخطط عمل صحية.</p> <p>٢٧- بناء القدرات الوطنية/الدولة على تبيين المنتجات التي تحتوي على الزئبق لدى وجودها في ميناء الدخول/الجمارك.</p> <p>٢٨- وضع ترتيبات مؤسسية لزيادة المعرفة والقدرة في كل بلد من أجل التصدي لمسألة الزئبق.</p>	
<p>١- زيادة تمويل المنظمات والهيئات التي تقوم بتنفيذ برامج للتوعية والبحوث بشأن بدائل الزئبق السليمة بيئياً بدلاً من المنتجات والعمليات المحتوية على الزئبق.</p> <p>٢- دعم البرامج التحريية في البلدان النامية لدراسة انبعاثات الزئبق والحد منها ومن استخدام الزئبق، والحد من التلوث.</p> <p>٣- دعم تكنولوجيات واستراتيجيات التنمية والتوزيع لرصد التلوث بالزئبق (في الأسماك) وإبلاغ السكان المعرضين لتأثير التلوث.</p> <p>٤- تنظيم حلقات عمل، وبرامج للتوعية، ومراكز للتوزيع لإبلاغ الجمهور العام بطرق التعرض للزئبق والتلوث.</p> <p>٥- تنظيم حلقات عمل تدريبية وبرامج للتوعية لإبلاغ المجتمعات المحلية بمخاطر استخدام الزئبق وتوافر البدائل الخالية من الزئبق لاستخدامها في العمليات التي تقوم على استخدام الزئبق مثل تعدين الذهب بواسطة الحرفيين وعلى النطاق الصغير.</p> <p>٦- إزكاء الوعي العام وتشجيع المنتجات والتكنولوجيات والعمليات التي لا يستخدم فيها الزئبق، واستخدام البدائل الصديقة للبيئة.</p> <p>٧- زيادة المشاركة المحلية والإقليمية في حلقات العمل الخاصة بتبادل المعلومات وبرامج تدريب الأشخاص الذي يتعاملون مع الزئبق أو منتجات الزئبق أو العمليات التي يدخل فيها الزئبق.</p>	<p>٢ - زيادة المعرفة والقدرات بين مستخدمي ومستهلكي الزئبق من الأفراد</p>

<p>٨- الشروع في برامج لتشجيع المشاركة المحلية في رصد البيئة.</p> <p>٩- دعم البرامج التجريبية لدراسة انبعاثات الزئبق وتقليصها؛ تطوير ونشر تكنولوجيات واستراتيجيات لرصد التلوث بالزئبق فضلا عن تنظيم حلقات عمل ووضع برامج تعليمية وإذكاء وعي الجمهور بصفة عامة، مع التركيز بصفة خاصة على إذكاء وعي أخصائي الرعاية الصحية.</p>	
---	--

المرفق الثاني

العمل ما بين الدورات

(يعرض هذا الجزء بالصيغة التي قدمت به دون إجراء تحرير رسمي)

طلب الفريق العامل المخصص المفتوح العضوية إلى الأمانة أن تطلع بالأعمال التالية في فترة ما بين الدورات استعداداً للاجتماع الثاني للفريق العامل:

(أ) في سياق الاعتبارات المالية واحتمالات وضع اتفاقية مستقلة جديدة، ووضع بروتوكول جديد في إطار اتفاقية استكهولم، ووضع ترتيبات طوعية، أن تقدم معلومات عن ما يلي:

- ١ - الطرائق الممكنة التي تسمح لمرفق البيئة العالمية بتوفير الموارد المالية؛
- ٢ - عناصر هيكل الصندوق المتعدد الأطراف لبروتوكول مونتريال، التي يمكن أن تكون بمثابة نموذج؛
- ٣ - التمويل المتوفر حالياً عن طريق مرفق البيئة العالمية، والنهج الاستراتيجي للإدارة الدولية للمواد الكيميائية وترتيبات التمويل الأخرى للتصدي لمشكلة الزئبق؛

(ب) وفيما يتعلق بدعم التكنولوجيا، أن تقدم المعلومات، بناء على التجارب الخاصة بالترتيبات القائمة الملزمة قانوناً والطوعية، عن الكيفية التي يمكن أن تتم بها استدامة نقل ودعم التكنولوجيا لصالح الإجراءات العالمية للرقابة على الزئبق؛

(ج) وبالنسبة لتحليل خيارات التنفيذ، أن تصف العملية، بما في ذلك الجوانب القانونية والإجرائية واللوجستية، التي يمكن أن تتبعها البلدان بشأن الخيارات المتعلقة باتفاقية مستقلة جديدة، وبروتوكول جديد في إطار اتفاقية استكهولم وترتيبات طوعية، بالاستعانة بالوثيقة UNEP(DTIE)/Hg/OEWG.1/2 وبتقرير الاجتماع الأول للفريق العامل، باعتبارهما نقطة انطلاق؛

(د) فيما يتعلق بتحليل تدابير الاستجابة وتصنيفها، أن تنظم تدابير الاستجابة في إطار كل هدف استراتيجي وفقاً للفئات التالية:

- ١ - عمليات جرد وبناء المعارف؛
- ٢ - الأهداف والجدول الزمني لتحقيقها؛
- ٣ - أفضل التكنولوجيات المتاحة وأفضل الممارسات البيئية ومعايير المنتجات والقيود المتعلقة بها؛
- ٤ - الاعتبارات المالية وبناء القدرات؛
- ٥ - نقل التكنولوجيا؛

تقدم شروحات لتدابير الاستجابة من أجل تبين ما يمكن من حيث المبدأ أن ينفذ منها على الصعيد الوطني* وما يمكن أن تستعين به من وجود إطار عمل دولي منسق، سواء كان من خلال الترتيبات الطوعية أو الصكوك الملزمة قانوناً؛

(هـ) فيما يتعلق بالتكاليف والفوائد وبالنسبة لكل واحد من الأهداف الاستراتيجية، ومع ملاحظة أنه قد تتوفر بعض الحالات التي يكون من الأنسب أن يُجرى فيها تقييم على مستوى فرعي أو فئة فرعية من الأنشطة، أن تقوم بإجراء تقييم كمي عام للتكاليف والفوائد المحتملة المرتبطة بكل من هذه الأهداف، مع إعطاء إشارة لكل منها لما إذا كانت التكاليف والفوائد مثلاً صغيرة أو متوسطة أو كبيرة أو لا تنطبق. وتراعى في هذه العملية أن يقوم عنصر التكلفة على أساس التكاليف العامة المرتبطة بتنفيذ كل هدف استراتيجي على حدة، والفوائد المتعلقة بمدى مساهمة الاستراتيجية في تقليل الأخطار المرتبطة بالزئبق على أساس عالمي والتفريق بين فوائد تقليل الأخطار المحلية والعالمية؛

وبالإضافة إلى ذلك تقوم الأمانة بجمع وعرض أي معلومات متوفرة عن التكاليف الاجتماعية والاقتصادية للاستمرار في الوضع الراهن؛

(و) فيما يتعلق بتحليل المصادر، أن تضطلع بتقييم لإمكانية تلبية الطلب المتوقع للزئبق في حالة التخلص التدريجي من التعدين الأولي، وأن تقدم، بناء على المعلومات المتوفرة، ملخصاً مقتضباً للمصادر الرئيسية لإطلاقات الزئبق حسب البلدان، وإن لم تتوفر معلومات، حسب المناطق، والاستعانة بجملة أمور من بينها الدراسة عن الانبعاثات في الغلاف الجوي وتغطية المجالات التالية: الانبعاثات من معامل الطاقة العاملة بالفحم، والانبعاثات الصناعية (مثل حرق النفايات، والفلات غير الحديدية وإنتاج الأسمنت) واستخدام الزئبق في تعدين الذهب بواسطة الحرفيين والانبعاثات من ذلك واستخدام الزئبق في المنتجات والعمليات؛

(ز) وفيما يتعلق بالتوجيهات بشأن الإنتاج، أن تعد ورقة مستكملة عن المنتجات والعمليات الرئيسية المحتوية على الزئبق التي تتوفر لها بدائل فعالة، بما في ذلك المعلومات عن الكميات النسبية للزئبق المستعمل، والتجارب المتعلقة بالتحول إلى العمليات أو المنتجات التي لا يدخل فيها الزئبق؛

(ح) وفيما يتعلق بالتدابير الانتقالية، أن تقدم معلومات عن التمويل المتوفر حالياً عن طريق مرفق البيئة العالمية، والنهج الاستراتيجي للإدارة الدولية للمواد الكيميائية وترتيبات التمويل الأخرى، من أجل زيادة المعارف في مجالات مثل عمليات الجرد والتعرض البشري والبيئي، والرصد البيئي والآثار الاجتماعية والاقتصادية.

* يمكن أن تتضمن هذه الإشارة قدرات البلدان في تنفيذ تدابير الاستجابة.

المرفق الثالث

ورقة مقدمة من مجموعة بلدان أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي بشأن الأولويات والمسائل المتشابكة والمبادئ الرئيسية للمنطقة الخاصة بالتصدي لمسألة الزئبق في العالم

(تعرض بصورتها المقدمة دون إجراء تحرير رسمي)

تسلم مجموعة بلدان أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي بأن مسألة التلوث بالزئبق في العالم تشكل تهديداً خطيراً على الصحة البشرية وعلى البيئة. وأثناء الاجتماع الأول للفريق العامل المخصص المفتوح العضوية، توصلت مجموعة بلدان أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي إلى أولويات محددة للمنطقة ومبادئ رئيسية وكذلك إلى القضايا المتشابكة الرئيسية للتصدي لها.

الأولويات

بناء على العناصر التي أوجزها مجلس إدارة الأمم المتحدة للبيئة في مقرره ٣/٢٤، ترى مجموعة بلدان أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي القضايا التالية باعتبارها الأولويات الثلاث الأولى للمنطقة:

- ١ - وضع قوائم جرد وطنية لمصادر التلوث ومخزونات الزئبق والمنتجات المحتوية على الزئبق والمواقع الملوثة بالزئبق ونسبة تركيز الزئبق في البشر وفي البيئة؛
- ٢ - الحصول على التكنولوجيات الحالية من الزئبق في قطاعات تعدين الذهب بواسطة الحرفيين وعلى النطاق الصغير وعلى المستوى الصناعي، مع مراعاة الآثار الاجتماعية الاقتصادية المحتملة؛
- ٣ - تحديد التدابير اللازمة للإدارة السليمة بيئياً لنفايات الزئبق وتنفيذ تلك التدابير، عن طريق توفير المساعدة التقنية والمالية.

المسائل المتشابكة

ترى مجموعة بلدان أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي المسائل المتشابكة التالية باعتبارها أساسية لضمان فعالية أي إجراءات تتخذ للحد من الأخطار التي يشكلها الزئبق:

- ١ - توفير موارد مالية إضافية وحديثة وكافية. وأن الموارد المالية المتوفرة حالياً لإدارة المواد الكيميائية لا تساعد في التصدي بشكل فعال لحل مسألة الزئبق على نطاق العالم. وبالتالي توجد حاجة ملحة لتوفير تمويل مستدام
- ٢ - بناء القدرات (تنظيمية ومؤسسية وما يتعلق منها بالبنيات الأساسية) ونقل أفضل التقنيات المتاحة وأكثرها فعالية من حيث التكلفة
- ٣ - تبادل المعلومات واقتسام أفضل الممارسات، بما في ذلك على الصعيدين دون الإقليمي والإقليمي، وإنشاء آلية تبادل معلومات
- ٤ - الالتزام التام من جانب جميع أصحاب المصلحة وبخاصة المنتجين الرئيسيين للزئبق ومولدي الزئبق ومستخدميه والمنتجات والعمليات المحتوية على الزئبق.

المبادئ الرئيسية

تطبق المبادئ الرئيسية التالية في التصدي لمسألة الزئبق في العالم:

- ١ - أن تكون المسؤوليات مشتركة ومتباينة في الأعباء في نفس الوقت، على النحو المحدد في ديباجة المقرر ٣/٢٤
 - ٢ - توسيع نطاق مسؤولية المنتج
 - ٣ - نهج دورة الحياة
 - ٤ - الشفافية، وبخاصة في تطبيق التدابير الطوعية
 - ٥ - حق المجتمع المحلي في المعرفة و
 - ٦ - مبدأ تغريم الملوث.
-